مقدمة :

أدى التدفق المذهل في مجال تكنولوجيا المعلومات، ووسائل الاتصال إلى تضاعف المعرفة، وتراكمها؛ والتي صارت – في العصر الحالي – بوابة عبور المجتمعات – المتقدمة ، والنامية على السواء– إلى مستوى التقدم المنشود؛ حيث صارت مصدر الثروة، والقوة، والمحرك للنمو الاقتصادي، والتقدم الاجتماعي، وأداة لزيادة القدرة التنافسية، وقد أفضى هذا الزخم المعرفي إلى بزوغ ما يعرف بمجتمع المعرفة الذي يقوم على أساس إنتاج المعرفة ، ونشرها، وتوظيفها في جميع مجالات مناشط الحياة.

ويعد البحث العلمى نقطة الانطلاق نحو السعى الجاد لبناء مجتمع المعرفة؛ فالتغيرات العلمية، والتكنولوجية المعاصرة، وما صاحبها من تحول المجتمعات التقليدية إلى مجتمعات قائمة على المعرفة؛ ما هى إلا نتاج لأبحاث علمية رصينة أُجريت فى مؤسسات التعليم العالى، ومراكزها البحثية، كما أن البحث العلمى – بوصفه منتجًا للمعرفة ، وناشرًا إياها – يعد فى إطار مجتمع المعرفة قوة دفع أساسية للتنمية(١).

حيث ينظر إلى المعرفة المنتجة؛ من خلال البحث العلمى على أنها أساس التنمية المستدامة فى مجتمع المعرفة، إذا توافر فيها ثلاثة معايير؛ هى: إنتاج معرفة علمية نوعية عالية المستوى، توجه مباشرة إلى خدمة التنمية، وتحويل المعرفة إلى تطبيقات عملية ذات قيمة، وأثر فى تفعيل التنمية، وتبادل الممارسات الجيدة للمعرفة؛ لضمان الاستفادة منها على نطاق واسع فى خدمة مجتمع المعرفة(٢).

ويحظى البحث التربوي بعناية متزايدة؛ بوصفه جزءًا لا يتجزأ من البحث العلمي، يُعنى بإنتاج المعرفة التربوية، وتنميتها؛ لخدمة قضايا التربية والتعليم، ومشكلاتهما في الواقع التربوي؛ سواء أكان ذلك على المستوى الفكري التنظيري، أم

التنفيذي الممارس؛ فهو يشكل ركيزة أساسية للتنمية البشرية في المجتمع ، وضرورة لتطوير التعليم ، وتحديثه ، وحل مشكلاته(٣).

كما يستهدف البحث التربوى الوصول إلى الصورة المثلى لتربية الفرد الذي يشكل رأس المال الفكرى فى مجتمع المعرفة؛ من خلال ما يضطلع به من تطوير للممارسات التربوية؛ بما يكفل اكتساب المعرفة ، وإنتاجها ، وتوظيفها (٤).

وعليه فثمة حاجة ملحة، ومتزايدة لإيلاء البحث التربوي، ونتائجه مزيدًا من العناية؛ لتفعيل دوره فى توجيه السياسات، والممارسات التربوية، ودعم التعليم، وإصلاحه؛ للتكيف مع الظروف، والضغوط فى البيئة الجديدة، ومواجهة التأثير المتزايد للمعلومات، والتكنولوجيا، والتوصل إلى معارف تربوية جديدة ، تفى بمتطلبات التجديد التربوى المستمر (٥).

غير أن المستقرئ واقع البحث التربوي يجد أنه يواجه عديدًا من التحديات التى تؤثر في تحقيق أهدافه، وتضعف من إسهاماته فى تطوير الممارسات التربوية، وتحول دون الاستفادة منه؛ مما يجعله يفتقر إلى أي استثمار حقيقي لنتائجه في التنمية بصفة عامة ، وتطوير أنظمة التعليم بصفة خاصة، وينتهي به المقام على رفوف المكتبات؛ **ومن أبرز هذه التحديات:**

- نتائج البحوث لا تحظى بالعناية، ولا التطبيق من قبل مؤسسات التعليم .
- ضعف التعاون بين الجامعات، والمؤسسات التعليمية، والتدريبية المستفيدة من نتائج البحوث.
- غياب المراكز المتخصصة في بحوث التعليم.
- القصور في قاعدة بيانات مجالات التعليم المختلفة .
- القصور في وجود خطط استراتيجية وطنية للبحث التربوي في مجال التعليم
- ضعف التمويل الكافي لدعم البحوث التربوية في قضايا التعليم .

- تدني إسهام القطاع المستفيد من بحوث التعليم في دعم البحوث التربوية، وتمويلها.
- ضعف الحوافز المادية، و المكافآت التعويضية للباحثين في مجال التعليم.
- نقص الإمكانات، والتجهيزات المناسبة لإجراء البحوث، وإدخال بياناتها، وتحليلها.
- ضعف التعاون بين الباحثين التربويين؛ لإنجاز بحوث علمية مشتركة؛ مما يجعل القطاع المستفيد يصرف النظر عن الاستفادة من نتائجها [٦].

مما سبق يلاحظ أن هناك قصورًا في نقل نتائج البحث التربوي من حيز الإنتاج المعرفي إلى حيز التطبيق الميداني؛ من خلال استقبال هذه النتائج، واستيعابها، وفهم مضموناتها، ثم تحويلها إلى سياسات إجرائية قابلة للتطبيق، ولديها القدرة على التأثير الفعال في إحداث تغير إيجابي في كافة الميادين[٧].

وفي سوق المعاملات فإن المنتج الذي يهمله السوق، ولا يثبت وجوده، ولا نفعه في الاستعمال؛ فإنه يتوقف، أو يتجمد، أو لا يتحسن، وهذه هي الآفة التي تقتل البحث التربوي في الصميم[٨].

الأمر الذي يدعو إلى ضرورة توافر قنوات شرعية، تتصدي للتحديات التي تواجه البحث التربوي، وتتبنى المبدعين من الباحثين التربويين، وتدعم أفكارهم البحثية من كافة الجوانب المادية، والفنية، والإدارية، وتحولها إلى سياسات إجرائية قابلة للتطبيق؛ ومن ثم تفعيل العلاقة الوظيفية للبحث التربوي مع واقع الميدان التربوي، والتعليمي؛ مما ينعكس على الارتقاء بالتعليم، وتطويره، المسئول عن إعداد رأس المال البشري صانع المعرفة، ومطبقها.

وقد اتجه عديد من الجامعات في دول العالم إلى إنشاء حاضنات جامعية؛ للإسهام في إيجاد حلول للمعضلات التي تواجه البحث العلمي، وتبني المبدعين،

والمبتكرين، وتحويل أفكارهم ، ومشروعاتهم من نموذج مختبري إلى الإنتاج ، والاستثمار [٩].

من هنا جاءت فكرة هذه الدراسة؛ وهي وضع رؤية مقترحة لإنشاء حاضنات جامعية للمعرفة التربوية، تحتضن الأفكار المميزة، والمبدعة للباحثين التربويين، وتحولها إلى تطبيقات إجرائية، تفيد فى تطوير الممارسات التربوية، ومعالجة المشكلات التي تكتنف النظم التعليمية، وتجديد برامجها، وأنشطتها، وطرائقها، ومناهجها؛ للارتقاء بمستوى التعليم، وتطويره على كافة المستويات؛ سواء أكان ذلك على مستوى التعليم قبل الجامعي، أم الجامعي.

مشكلة الدراسة :

يعد البحث التربوي أداة مهمة في تنمية المعرفة التربوية، وتطويرها؛ لخدمة القضايا ، والمشكلات التربوية، وصوغ السياسة التعليمية، وتوجيهها، وتحديد مساراتها، ودعم كافة القرارات التربوية المتعلقة بها؛ ومن ثم الارتقاء بالمنظومة التعليمية ؛ بما يسهم في تحقيق التنمية التربوية ، والبشرية في المجتمع؛ الأمر الذي يتطلب العناية بالبحوث التربوية، وإعطاءها الأولوية التي تستحقها، وتوفير ما تحتاجه من الإمكانات المادية، والبشرية، والتكنولوجية اللازمة لتحقيق أهدافها البحثية .

غير أن المستقرئ لواقع البحث التربوي يلاحظ أنه يعاني عديدًا من التحديات؛ من أهمها: غياب البيئة المشجعة على البحث التربوي، والحاضنة إياه؛ حيث يعاني الباحثون التربويون ضعفًا في الإمكانات البحثية ؛ فكليات التربية فقيرة جدا في تجهيزاتها؛ حتى صارت أبأس بيئة مهنية يعمل بها الباحثون[١٠].

فضلاً عن ضعف انتشار ثقافة البحث العلمي، وتقدير دوره في تطوير الدولة، وتقدمها؛ إذ تتخذ القرارات التطويرية في المجتمع دون الاستنارة بالبحث العلمي، ودون الاستفادة من نتائجه في هذه القرارات الغريبة، وفي الغالب تكون هذه القرارات

التطويرية إما استنساخا لتجربة ثبت نجاحها عالميًّا، أو اجتهادات من صانع القرار نفسه [١١].

وكذلك الاعتقاد السائد بأن البحث التربوي يعد ترفًا علميًّا، يضيفه الباحث إلى إنتاجه البحثي، ويمثل مطلبًا تكميليًّا لنيل درجة علمية، وتجاهل أنه وسيلة مهمة، تتخذها الجامعة، ومراكز البحوث؛ لتحقيق أهداف متنوعة؛ منها: الخدمي، ومنها: الإنتاجي للجامعة، والمجتمع[١٢]. الأمر الذي ترتب عليه أنه قلما يكون للبحوث التربوية تأثير مباشر في الميدان التربوي ، وما يكتنفه من تحديات؛ بل ظلت هذه البحوث حبيسة الجامعات، وأرفف المكتبات[١٣].

مما سبق يتضح أن البحوث التربوية صارت أضعف من أن تحل مشكلات التربية، أو تعمل على تقدمها؛ الأمر الذي يشير إلى أن هناك حاجة ملحة للبحث عن أداة؛ لمواجهة مشكلات البحث التربوي، وتحدياته، واحتضان الباحثين التربويين المميزين، ودعمهم، وتسويق نتائج بحوثهم؛ بفتح قنوات متنوعة؛ لربط الجهات المستفيدة من منتج البحث التربوي بكليات التربية، ومراكز البحوث؛ للاستفادة من النتائج البحثية.

ولايخفى على أحد الدور الذي تؤديه الحاضنات الجامعية في استيعاب الكفاءات البحثية، واستثمار نتائج البحوث؛ حيث يهدف هذا النوع من الحاضنات إلى " تبني المبدعين، والمبتكرين، وتحويل أفكارهم، ومشروعاتهم من مجرد نموذج مخبري إلى الإنتاج، والاستثمار؛ من خلال توفير الخدمات، والدعم، والمساعدة العملية للمبتكرين"[١٤].

وبرغم تبني عديد من الجامعات مفهوم الحاضنات؛ لتعزيز البحث العلمي، وتنميته – بوصفه مطلبًا ، وضرورة مؤكدة في خطط التنمية – تحت اسم: "حاضنات الأعمال التكنولوجية"، التي تسعي إلى نقل نتائج بحوث الباحثين الأكاديميين إلى قطاعات الإنتاج، إلا أن فكرة الحاضنات لم تتطرق لمجال البحث

التربوي – في حدود علم الباحثة – برغم أنه يمثل إحدى ركائز المنظومة المعرفية التي تعنى بتشكيل الفرد والمجتمع، وبنائهما، وبقدر ما ينال من عناية وتطوير، بقدر ما يسهم في تنمية رأس المال المعرفي التربوي؛ ومن ثم تحقيق التنمية البشرية في المجتمع.

لذا فقد أكد بعض الدراسات[١٥] ضرورة تفعيل حاضنات للمعرفة التربوية ؛ بوصفها ضرورة تربوية ؛ لتشجيع عمليات إنتاج المعرفة، ونشرها، وتطبيقها؛ من خلال تحسين أداء البحث التربوي، وإنتاجيته، والوصول به إلى درجة من التميز، والابتكار؛ باحتضان المبدعين من الباحثين التربويين، وتنمية مهاراتهم البحثية، ودعمهم فنيا، وإداريا، وماديا، وتسويق نتائج بحوثهم ؛ من خلال عملها كحلقة وصل بين الجامعات – بصفتها الصرح العلمي للمعرفة ، والبحوث – وبين المؤسسات المستفيدة ؛ ومن ثم يمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي: "ما الرؤية المقترحة لإنشاء حاضنات للمعرفة التربوية بالجامعات المصرية"؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الآتية:

- ما المقصود بالحاضنات الجامعية ، وما أهميتها، وما أبرز أهدافها ؟
- ما ماهية المعرفة التربوية ، وأهميتها ، وأهدافها ؟
- ما المقصود بالبحث التربوي، وما المعوقات التي تواجهه بالجامعات؟
- ما مبررات إنشاء حاضنات للمعرفة التربوية بالجامعات؟
- ما ملامح الروية المقترحة لإنشاء حاضنة للمعرفة التربوية بالجامعات المصرية؟

أهمية الدراسة :

تتضح أهمية الدراسة الحالية فيما يأتي:

- جاءت هذه الدراسة استجابة لتوصيات بعض الدراسات بأهمية، وضرورة تفعيل حاضنات للمعرفة التربوية، تعمل على الارتقاء بمهارات الباحثين، وتطوير

معارفهم ، واحتضان الأفكار البحثية المميزة، وتحويلها إلى مشروعات بحثية متكاملة، قابلة للتطبيق؛ بما يسهم في تطوير الممارسات التربوية في واقع المؤسسات التربوية، والتعليمية.

- يمكن أن تسهم هذه الدراسة في مواجهة عديد من المشكلات، والصعوبات التي تواجه البحث التربوي في الجامعات المصرية ، والتي تؤثر في كفاءته، وفاعليته . وكذلك تفعيل دوره في توجيه السياسات والممارسات التربوية، وتطويرها في المؤسسات التعليمية، وما يترتب عليه من تفعيل عمليات إنتاج، وتوظيف المعرفة التربوية التي تشكل إحدى ركائز مجتمع المعرفة.
- توجية عناية المسئولين عن البحث التربوي، ومتخذي القرار؛ إلى أهمية الإفادة من فكرة الحاضنات التي تبناها كثير من جامعات العالم في دعم البحث العلمي في الارتقاء بالبحث التربوي – المصدر الرئيس للمعرفة التربوية في المجتمع – ونقل نتائج البحوث التربوية إلى قطاعات المجتمع المعنية به ؛ بما يسهم في تحقيق التنمية في المجتمع .

أهداف الدراسة :

هدفت الدراسة الحالية إلى تقديم ملامح رؤية مقترحة لحاضنات للمعرفة التربوية بالجامعات المصرية، تساعد الجامعات في احتضان الباحثين المبدعين، والارتقاء بمهاراتهم، وتوفير الدعم لأفكارهم المميزة، واستثمار نتائج بحوثهم في الواقع التعليمي؛ من خلال تعرف ماهية الحاضنات الجامعية، وأهدافها، وأهميتها، ودورها في دعم التعليم والبحث العلمي، وتوضيح مفهوم المعرفة التربوية، وأهميتها، وأهدافها ، وإلقاء الضوء على ماهية البحث التربوي ؛ كأداة رئيسة في تشكيل منظومة المعرفة التربوية ، وتطويرها ، وأهميته، وأهدافه، وأهم أدواره ، وأبرز المعوقات التي تواجهه بالجامعات، والوقوف على ماهية حاضنات المعرفة التربوية ، ومبررات إنشائها.

مصطلحات الدراسة :

الحاضنات الجامعية :

هي مؤسسة لها كيان قانوني تمتاز بوجود وحدات الدعم العلمي، والتكنولوجي، وترتبط رسميا بالجامعات، والمؤسسات البحثية، وتشجع الأفكار الإبداعية للرواد؛ سواء أكان فردًا، أم مجموعة من الباحثين العلميين، والأكاديميين، وتحويلها إلى مشروعات ناجحة ؛ من خلال توفير خدمات استشارية فنية إدارية، وإنتاجية، وتسويقية، ومالية، وقانونية، وتقنية؛ لتجاوز جميع الصعوبات، وتقليل مخاطر الفشل(١٦).

المعرفة التربوية:

هي الجهود الذهنية التي بذلها، ويبذلها نفر من العلماء، والمفكرين، والباحثين في مناقشة جوانب متعددة في المسائل التربوية، وأنها تتغير؛ نتيجة لما تتوصل إليه البحوث التربوية، والنفسية من نتائج تغير في العملية التربوية؛ من حيث أهدافها، ومحتواها، وطرائقها (١٧).

حاضنات المعرفة التربوية :

وتعرف في هذه الدراسة – إجرائيًا – بأنها: مؤسسة رسمية ذات كيان قانوني ، تربط الجامعات ، والمؤسسات البحثية بالجهات المستفيدة من منتج البحث التربوي، وتهدف إلى تقديم خدمات تعليمية ، وتدريبية للباحثين في المجال التربوي ؛ بما يمكنهم من تطوير قدراتهم ، وإنتاج الأفكار الجديدة، وتبني المبدعين، والمبتكرين منهم، وتحويل أفكارهم، ومشروعاتهم من مجرد نموذج نظري إلى منتجات قابلة للنشر، والاستثمار؛ بما يسهم في تطوير التعليم؛ من خلال توفير مجموعة من الخدمات المادية، والفنية، والاستشارية، والإدارية، والتسويقية.

منهج الدراسة، وإجراءاتها :

اقتضت طبيعة مشكلة الدراسة الحالية استخدام المنهج الوصفي؛ من خلال الإجراءات الآتية:

- مراجعة الكتابات التربوية؛ لتأصيل إطار نظري مفهومي لمفهوم الحاضنات الجامعية، ونشأتها، وأهدافها، وأهميتها، ودورها في دعم التعليم ، والبحث العلمي.
- استعراض ماهية المعرفة التربوية، وأهدافها، وأهميتها، ومشكلاتها.
- استقراء الكتابات التربوية الخاصة بالبحث التربوي؛ لتحديد ماهية البحث التربوي، وأهميته، وأهدافه، والمعوقات التي تواجهه بالجامعات، ومبررات إنشاء حاضنات المعرفة التربوية بالجامعات .
- وضع رؤية مقترحة لإنشاء حاصنات للمعرفة التربوية بالجامعات المصرية.

المحور الأول :الحاضنات الجامعية :

النشأة ، والمفهوم :

بدأت فكرة الحاضنات الجامعية – في عديد من دول العالم – بظهور حاضنات الأعمال التي شهدت نموا سريعا على مدى الثلاثين عامًا الماضية؛ ولكن أول حاضنة للأعمال بدأت عام ١٩٥٩ في ولاية نيويورك الأمريكية؛ بما يعرف بـ: (مركز صناعات باتافيا)، وبحلول عام ١٩٨٠ كان هناك من (١٢–١٥) حاضنة ، تعمل في الولايات المتحدة الأمريكية [١٨].

وقد تبعها – في ذلك – دول الاتحاد الأوربي التي أقامت أول حاضنة للأعمال في أوربا عام ١٩٨٦. وخلال فترة الثمانينيات، والتسعينيات من القرن العشرين اتجه معظم دول العالم إلى فكرة الحاضنات الجامعية؛ حيث شهدت هذه الفترة نموًّا ملحوظًا في عدد الحاضنات على مستوى العالم؛ إذ صار عددها يتراوح ما بين: ٥٠٠٠–٧٠٠٠ حاضنة يقع أغلبها في الولايات المتحدة الأمريكية، والصين [١٩].

ولم تكن حاضنات الأعمال هي النوع الأوحد من الحاضنات؛ فقد ظهر – في عقد التسعينيات – نوع آخر منها ؛ وهي حاضنات التقنية ، أو الحاضنات التكنولوجية في عدة بلدان؛ منها: النمسا، والسويد، والصين، وكندا، وغيرها، وفي عام ١٩٩٩ ظهرت حاضنات الإنترنت؛ وتدعي – أيضا – الحاضنات الافتراضية، أو حاضنات دون جدران؛ وهي: منظمة، تساعد شركات الإنترنت، والبرمجيات الناشئة في النمو حتى الوصول إلى مرحلة النضج، ويتركز نشاطها في تطوير، أو استشارة لعمل تقني ما(٢٠).

وتمتاز الحاضنات بوجود وحدات الدعم العلمي، والتكنولوجي التي تقام؛ بالتعاون مع الجامعات، ومراكز الأبحاث، وتهدف إلى الاستفادة من الأبحاث العلمية، والابتكارات التكنولوجية، وتحويلها إلى مشروعات ناجحة؛ من خلال الاعتماد على البنية الأساسية لهذه الجامعات، من معامل، وورش، وأجهزة بحوث، فضلاً عن أعضاء هيئة التدريس، والباحثين، والعاملين؛ كالخبراء في مجالاتهم(٢١).

وتشير الإحصائيات إلى أن ٢٧% من الحاضنات بالولايات المتحدة الأمريكية ترتبط بالجامعات، على حين تصل هذه النسبة في الصين إلى أكثر من ٩٥% ؛ فالحاضنة تؤدي– من خلال الجامعات – الدور المحوري ؛ كقناة ربط بين المجتمع ، والبحث العلمي(٢٢).

وعلى المستوى العربي تعد مصر أول دولة عربية تقيم حاضنة تكنولوجية تابعة لوزارة الصناعة؛ وذلك في عام ١٩٩٨، وقد بدأت العناية المصرية ببرنامج حاضنات الأعمال في منتصف التسعينيات؛ عندما أشهر الصندوق الاجتماعي للتنمية إنشاء الجمعية المصرية لحاضنات المؤسسات الصغيرة ؛ وهي جمعية غير حكومية، ووضع الصندوق خطة لإنشاء ٣٠ حاضنة، أُنشيء منها ١٥ حاضنة قبل سنة ٢٠٠٣. (٢٣)

ومن أمثلة هذه الحاضنات: حاضنة أعمال تلا بمحافظة المنوفية، والحاضنات التكنولوجية القائمة بالقرب من الجامعات، والمراكز العلمية والتكنولوجية، أو داخلها؛ مثل: حاضنة جامعة عين شمس بكلية الهندسة – جامعة عين شمس، وحاضنة جامعة المنصورة داخل حرم جامعة المنصورة، وحاضنة التبين للدراسات المعدنية التي تقع في مدينة التبين بالقرب من معهدين للبحوث، يركزان على علم المعادن، وحماية البيئة؛ غير أن العمل قد توقف بحاضنتي: التبين ، وجامعة المنصورة [٢٤].

وهناك حاضنات أخري تحت الدراسة؛ ومنها : حاضنة أعمال وتكنولوجيا جامعة المنيا، وحاضنة المشروعات الزراعية ببني عبيد بمحافظة الدقهلية، ومقترح إقامة أربع حاضنات تكنولوجية جديدة؛ بالتعاون مع أكاديمية البحث العلمي، تشمل: حاضنات أعمال تكنولوجية بمدينة بنها، وحاضنتي: تكنولوجيا المعلومات والبيوتكنولوجية بمدينة مبارك للأبحاث العلمية في محافظة الإسكندرية، وحاضنة الأعمال في حي الكوثر بمحافظة سوهاج ، فضلاً عن أن هناك حاضنات أخرى تضاف إلى الحاضنات السابقة ، وتحتل مواقع أخرى؛ كالحاضنات الموجودة في صعيد مصر، ومنطقة القناة ، وسيناء ، وهي لاتزال قيد الدراسة[٢٥].

أهداف الحاضنات الجامعية :

تسعى الحاضنات التي تقام داخل الجامعات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف؛ منها :

- احتضان الأفكار المبدعة، والمميزة للباحثين، والمتخصصين.
- الإسهام في توفير الفرص المستمرة للتطوير الذاتي.
- الإسهام في صنع المجتمع المعرفي المعلوماتي.
- القضاء على مسببات هجرة العقول.
- ضمان الاستفادة من الموارد البشرية الخلاقة .

- تسويق المخرجات العلمية المبتكرة.
- مساعدة الباحثين في الانتفاع بنتائج الأبحاث التي ينفذونها من مرحلة العمل النظري إلى مرحلة التطبيق(٢٦).

مما سبق يتضح أن الحاضنات الجامعية تسعى إلى الارتقاء بمنظومة البحث العلمي، وتفعيل دوره في النهوض بالمجتمع؛ من خلال الاستفادة من نتائجه في تحقيق التنمية الاقتصادية ، والاجتماعية على السواء .

أهمية الحاضنات الجامعية :

- نقل نتاج الجامعات العلمي إلى واقع، وتشجيع أساتذتها، وباحثيها؛ لترويج نتائج أبحاثهم، وتسويقها.
- تقديم الخدمات المدعمة؛ كدراسة الجدوي، والتسويق، وقياس الجودة، والمواصفات القياسية .
- تطوير المنظومة الجامعية، وتوجيهها نحو المنافسة المحلية، والدولية .
- أداة رئيسة لحل مشكلات التمويل، ودعم البحث العلمي، وتحسين سمعة الجامعات، ومواجهة مشكلات زيادة التدفق الطلابي مقابل نقص الإمكانات .
- تدعيم الراوبط بين الجامعة، والواقع الإنتاجي؛ مما يجعل الجامعة أحد أعمدة التنمية في المجتمع.
- أداة استراتيجية للبناء، والمحافظة على رأس المال الفكري، والحد – قدر الإمكان – من هجرته(٢٧).

أشكال الحاضنات :

١. حاضنة القطاع المحدد: وتهدف إلى خدمة قطاع، أو نشاط محدد، وتدار؛ بواسطة خبراء متخصصين في النشاط المراد التركيز عليه، وتمتاز المشروعات

الصغيرة داخل حاضنة التقنية بمستوي التقنية المتقدم مع استثمار تصميمات متقدمة لمنتجات جديدة غير تقليدية، مع امتلاكها معدات، وأجهزة متقدمة .

٢. الحاضنة البحثية : وعادة ما تكون الحاضنة البحثية داخل الحرم الجامعي، وهي مراكز أبحاث؛ لتطوير أفكار، وأبحاث، وتصميمات أعضاء هيئة التدريس؛ بالاستفادة من الورش، والمعامل المتوافرة في الجامعة.

٣. الحاضنة الافتراضية : وهي حاضنة دون جدارن؛ حيث تقدَّم خدمات الحاضنة المعتادة؛ باستثناء احتضانها العقار الذي يتوافر في الأنواع السابقة، وتعد مراكز تنمية المنشآت الصغيرة، والمتوسطة في الغرف التجارية الصناعية؛ مثالاً جيدًا للحاضنات الافتراضية.

٤. حاضنة الإنترنت : وتعرف – من حيث المبدأ – بأنها: مؤسسة تساعد شركات الإنترنت، والبرمجيات الناشطة في النمو، والوصول إلى مرحلة النضج ؛ حيث تشير الإحصاءات إلى أن عدد مستخدمي الإنترنت في ازدياد مستمر، ومضطرد [٢٨].

مقومات نجاح الحاضنات :

يتوقف نجاح عمل الحاضنات، علي توافر مجموعة من المقومات ، يمكن تحديد أبرزها فيما يلي:

- **العامل البشري** : توافر رواد أعمال، ومخترعين، وباحثين، ومستشارين في المنطقة ، كما يلزم وجود مختبرات، ومراكز قياس؛ لذلك يفضل أن تكون في جوار الجامعات ، ومراكز البحث.
- **العامل التنظيمي:** وجود إدارة متمكنة في منطقة التقنية، والتخطيط الاستراتيجي السليم، وتحديد التخصص تقني / صناعي للحاضنة.
- **العامل التشريعي:** وجود أنظمة محفزة؛ لتطوير، ونقل إجراءات حكومية سهلة، وسريعة، تحفز تكوين المنشآت الوطنية المبنية على المعرفة.

• **العامل التمويلي:** سهولة وصول الأعمال، والمخترعين، والمبتكرين إلى رأس المال المخاطر، والصناديق الاستثمارية، وصناديق القروض، والقروض البنكية، وتتمثل مقاييس النجاح لحاضنات التقنية في عدد المنشآت الجديدة التي تكونت في الحاضنة، وعدد الموظفين في المنشآت التي تقطن الحاضنة، وعدد المنشآت التي تخرجت في الحاضنة ؛ بسبب كبر حجمها الإنتاجي(٢٩).

دو الحاضنات الجامعية في دعم التعليم ، والبحث العلمي:

تدعم الحاضنات الجامعية البحث ، والتعليم ؛ بوصفهما من أسس التطور، والرقي في المجتمعات، كما تعد الحاضنات الجامعية بمنزلة تهيئة للبيئة المساندة ، والداعمة للمشروعات ، والأفكار الإبداعية للشباب؛ والتي يتم إتاحتها، وتعزيزها بآليات متكاملة؛ لضمان نجاح مشروعاتهم الجديدة.

وتتمثل المدخلات الرئيسة لهذه الحاضنات في المبدعين من الشباب؛ لهذا تعمل الحاضنة – في إطار التعلم السريع – على دعم المهارات، والإبداعات، وتحفيزها ، فضلاً عن إعداد كوادر قوية قادرة على الاستمرار، والنمو في المستقبل، مع الإسهام – بشكل كبير– في حل مشكلة تدني مستويات الأداء المهني؛ من خلال توفير مزيد من فرص التدريب؛ وفق مبادئ، واستراتيجيات، وأدوات، وتقنيات التعلم السريع؛ فالباحث عندما ينتسب إلى الحاضنة تنقصه مهارات معينة؛ هنا يتجلي لنا دور الحاضنة في احتضانه، ورعايته، وتوفير الخدمات له من جميع الجوانب التي يحتاجها في واقعه العلمي، وإمداده بالطاقة المستمرة؛ لغرض التنمية المستدامة(٣٠).

المحور الثاني: المعرفة التربوية :

وتعرف بأنها: ناتج الممارسات التي بذلها نفر من العلماء، والمفكرين، والباحثين في مناقشة جوانب متعددة في المسألة التربوية (٣١).

كما تعرف بأنها: جسم المعرفة الذي يتكون من حقائق، أو وقائع، ومفاهيم، ومبادئ، ونظريات، تتعلق بعمليتي: التعليم ، والتعلم في المؤسسات التعليمية؛ أي: المعرفة التي تتضمنها العلوم التربوية[٣٢].

أي أن المعرفة التربوية هي إطار عام لمدركات الإنسان ومجمل نشاطاته الفكرية في المجال التربوي، يعني بتربية الإنسان وتعليمه .

أهمية المعرفة التربوية :

- تحقيق الفاعلية التنظيمية التربوية؛ من خلال بناء، وتنمية قدرة المؤسسات التربوية على الاستخدام الأمثل لمواردها المختلفة، وإطلاق الطاقات الفكرية، والقدرات الذهنية لأفرادها.
- توفير المعرفة التربوية في ضوء المتغيرات العالمية، والمحلية، ومصادرها، وأسبابها، ومتطلباتها بشكل أفضل، مع تحقيق التكامل بين قدرات الموارد البشرية ، والمبدعة من ذوي المعرفة التربوية من جانب، ومتطلبات تقنيات الاتصال، والمعلومات من جانب آخر.
- تجديد الرصيد المعرفي التربوي والتخلف من المفاهيم والخبرات التربوية القديمة التي تعجز عن مواكبة معطيات الظروف التربوية الجديدة والمتغيرة باستمرار.
- الانتقال إلى الإنتاج كثيف المعرفة؛ لأن المعرفة – وبخاصة التربوية – صارت هي القوة في العصر الحالي، وقد ترتب على كثافة المعرفة ظهور التراكم المعرفي بمعدلات هائلة، وسريعة، وتجدد المعرفة الإنسانية في دورات قصيرة ؛ بما يجعل تقادم المعرفة من أخطر مهددات الباحثين في حقول العلم، والتقنية، والإدارة، وغيرها من المهن وثيقة الصلة التي تعتمد على منتجات البحث العلمي، والتفكير الإنساني.

- المعرفة تغدي المعرفة، وتثريها؛ أي: أنه كلما ازددنا معرفة، وعلما، صرنا قادرين على اسكتشاف أشياء جديدة، كما أن المعرفة تشكل أساس التقدم العلمي، والابتكار التقني.
- الإسهام في تكوين رأي عام مستنير مكون من مواطنين واعين مدركين، وشاعرين بمسئولياتهم؛ بقدر ما هم متعلقون بحقوق المواطنة كاملة، ولهذا الرأي العام دوره في الحوار، والإسهام في تحديد الخيارات، وإنجازها، والتمتع بآثارها، ونتائجها، وإن كانت الخيارات – في غالب الأحيان – متعددة، ومعقدة، ومتشبعة؛ من تربية سياسية، واقتصاد، وعلم، وأخلاق[٣٣].

أهداف المعرفة التربوية :

تهدف المعرفة التربوية إلى :

- تنمية رأس المال المعرفي، وتجديده، وتراكمه، وتطوير قدرات الأفراد، والجماعات ، ورفع مستوياتها الإنتاجية .
- تحسين أداء كل من: الأفراد، والتنظيمات؛ من خلال تدعيم القيم الحالية، والمستقبلية، واستثمار التراث الفكري داخلها.
- الانتقال من نظم المعرفة المغلقة إلى النظم المفتوحة، مع التطور المتزايد في التعليم المرتبط بالعمل، فضلاً عن الخبرات العلمية ؛ كمصادر أساسية للتعليم[٣٤].

خصائص المعرفة التربوية:

تتسم المعرفة التربوية بعدة خصائص؛ منها أنها:

- بنائية ارتقائية في جميع جوانب حياة الإنسان، وتظهر آثارها في المجتمع ككل؛ وليست حالات فردية.

- لابد من أن تؤدي إلى قوة التماسك الداخلي للأفراد؛ بمعنى: تقوية وتوطيد علاقة الإنسان بنفسه من جانب، وعلاقته بالأسرة والمجتمع من جانب آخر.
- تؤدي إلى تغيير الواقع تغيير ارتقائيًا.
- تتصف بالمرونة، وتقبل الاختلاف في الرأي .
- تكسب الفرد مهارات، وأحاسيس التذوق الجمالي، والتذوق الخلقي، وتذوق الفن(٣٥).

مظاهر أزمة المعرفة التربوية :

إن المستقرئ واقع المعرفة التربوية في العصر الحالي يلاحظ أنها تواجه أزمة، تبرز أهم مظاهرها ؛ فيما يأتي:

- **تيه الهوية** : أدى عدم تحديد هوية للمجتمع ، وعدم تحديد الإطار الفكري المرجعي له؛ إلى عدم تنشيط التفكير التربوي، وعدم إثرائه؛ فالمرجعية الفكرية للمجتمع تعمل عمل المخ للإنسان؛ فهي التي تكون ضابطة لحركة الفعل ، والتفكير التربوي .
- **الاستغراق في الفنيات:** حيث يتجه معظم إنتاج المعرفة التربوية إلى جوانب العملية التعليمية الفنية، دون العناية بالاتجاه الفكري، والتنظير عند إنتاج المعرفة التربوية؛ فالبحث العلمي التربوي ليس ميدانيًّا فحسب ؛ بل فكريًّا ، وتنظيريًّا أيضًا.
- **غياب النقد التربوي:** فهناك غياب لمنتج المعرفة التربوية الذي يعنى بالنقد، والتحليل لبعض صور الخلل في جسم التعليم المصري.
- **التقوقع التربوي** : أي أن معظم إنتاج المعرفة التربوية يركز العناية على ما يتصل بنظام التعليم نفسه، كما يتبدى في مراحله، وسياساته، ومناهجه، وطرائق تدريسه، ومشكلاته .. وهكذا، دون العناية بالتنمية الشاملة المتكاملة للشخصية

الإنسانية، ولا بالتربية المجتمعية العامة، ولا التربية الثقافية؛ ليتسع مجال المعرفة التربوية؛ لتضم إلى قضاياها ، ومشكلاتها ما يتصل بالإعلام ، والدعوة،والاتجاه إلى التربية البعيدة عن التعليم النظامي.

- **إن المعرفة التربوية** لم تعرف طريقها إلى التفريع العلمي؛ فكان لابد من أن تظهر تحصصات لم تكن موجودة، وتنفصل تخصصات كانت مدمجة مع أخرى؛ ومن ثم تظهر جمعيات علمية، ودوريات، تتمحور حول هذا التخصص الجديد؛ لكن المعرفة التربوية لم تخرج عن دائرة التخصص التربوي الضيق، والتعصب، والتوحد لهذا التخصص الدقيق، دون العناية بتقارير المعرفة التربوية، وتنوعها.
- **عدم تلاقي العقول التربوية:** وعدم تفاعل الثقافات التربوية الإقليمية؛ مما أدى إلى عدم الاستفادة من الخبرات التربوية في الدول المتعددة العربية، والأجنبية، والاستفادة من التنوع التربوي في البلدان الأخرى.
- **الانقطاع المعرفي عن الينابيع:** فالمعرفة التربوية ينابيع، تنفجر منها مياهها؛ لتجري بين الناس؛ ومن ثم يصير انقطاع السبل بين هذه الينابيع الأساسية خطرا ، يهدد نوعية المعرفة المنتجة؛ لكننا في المجتمعات التربوية مازلنا مستهلكين للمعرفة، وغير مسهمين في حركة إنتاجها[٣٦].

مما سبق يلاحظ أن مظاهر الأزمة التي تعانيها المعرفة التربوية تتجلى في النظرة إلى البحث التربوي ؛ بوصفه ترفًا علميًّا الغرض منه الحصول على درجة علمية ، والترقي الوظيفي ، ويتوقف عنه الباحث بمجرد تحقيق الهدف المراد ؛ الأمر الذي دفع إلى هيمنة البحوث التربوية التقليدية التي تعتمد على علاقات الارتباط الإحصائية، والاستغراق في الفنيات، واستهلاك المعرفة دون العناية بإنتاجها، وعدم العناية بجدوى البحث التربوي، وأهميته في تطوير العملية التعليمية، ومواجهة ما يعتريها من مشكلات؛ بما ينعكس على تطوير المجتمع ، وتنميته.

المحور الثالث: البحث التربوي:

يؤدي البحث التربوي دورًا كبيرًا في إثراء المعرفة التربوية؛ بما يضيفه إليها من معارف جديدة، تعمق من الفهم للميدان التربوي بأبعاده المختلفة، واستكشاف الجوانب الغامضة في العملية التربوية؛ من خلال إلقاء الضوء عليها؛ محاولا تفسير ما غمض فيها، والوصول إلى حلول للمشكلات التربوية، والتعليمية، والارتقاء بالممارسات، والعمليات التربوية الجارية التي تستند إلى فكر، يوجهها[٣٧].

ويعرف البحث التربوي بأنه: " نشاط مقصود موجه لتوسيع قاعدة المعارف العلمية التي تتصل بقضايا التربية". كما يعرف بأنه: " طريقة من طرائق التفكير المنظم، أو الدراسة الدقيقة التي تعتمد على وسائل موضوعية؛ لجمع البيانات، وتؤدي إلى نتائج، يمكن التثبت منها في أي وقت من الأوقات، كما يمكن تعميمها، والخروج منها بقواعد، تسمح بتفسير الظاهرة، وتتيح إمكانية التنبؤ بها، وضبطها[٣٨].

كما يعرف بأنه: استقصاء علمي، يستخدم مداخل كمية، وكيفية، وتقويمية؛ لتحقيق أهداف معينة؛ منها: فهم العمليات التربوية ، واتخاذ القرارات التي تخص الطلاب، والمعلمين، وعلى المدى البعيد المجتمع كله[٣٩].

وهناك من يعرفه بأنه: سعي منظم مدفوع نحو الفهم، مدفوع بحاجة، أو صعوبة محسوبة، وموجه نحو مشكلة تربوية معقدة، تتجاوز العناية بها العناية الشخصية المباشرة، ومعبر عنها في صيغة مشكلة[٤٠].

كما يعرف بأنه: جهود مخططة منظمة، تستهدف حل المشكلات التربوية القائمة، أو إضافة معرفة تربوية جديدة، أو وضع أفضل الطرائق لتطبيق الأفكار، والنظريات في الميدان التربوي؛ والتي تعتمد على الأسلوب العلمي في التفكير[٤١] .

كما يعرف بأنه: نوع من البحوث، يرتكز على نظريات، ومنهجيات العلوم الاجتماعية، وتطبيقاتها في مجالات التربية، وتحسين النظم التعليمية[٤٢] .

يتضح من التعريفات السابقة للبحث التربوي أنه منهجية علمية، يسعي الباحثون – من خلالها – إلى الوصول إلى تطبيقات تربوية، تؤدي إلى تطوير العملية التعليمية، وإيجاد حلول علمية لما يعترضها من مشكلات، وتحديات، والارتقاء بالممارسات، والعمليات التربوية الراهنة.

وتعرف الدراسة الحالية البحث التربوي بأنه: نشاط يعنى بدراسة الظواهر التربوية؛ باستخدام خطوات المنهج العلمي؛ لإثراء المعرفة التربوية، وتحسين الواقع التربوي وتطويره، والسعي إلى إيجاد حلول علمية للمشكلات التعليمية؛ لتفعيل دور التعليم في تلبية متطلبات التنمية البشرية ؛ وصولاً إلى تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع .

أهداف البحث التربوي:

تتمثل أهداف البحث التربوي فيما يأتي:

- معرفة واقع النظام التربوي، أو عناصره، وتشخيص جوانب القوة، والضعف؛ لتدعيم جوانب القوة، ووضع الحلول المناسبة لجوانب الضعف.
- معرفة علاقة النظام التربوي، أو عناصره بالمتغيرات الأخري التي تحيط به.
- الكشف عن الحقائق، والمعرفة الجديدة، وتكوين مخزون من المعلومات في المجال التربوي.
- تطوير النظم التربوية، وتجديدها، والعمل على زيادة كفاءتها الداخلية، والخارجية .
- المساعدة في تحديد الأساليب المستخدمة في حجرة الدراسة.
- الكشف عن مشكلات المعلمين، والطلاب.
- توفير الحافز التربوي، وتوجيهه؛ بما يسهم في تطوير النظم التعليمية، وزيادة كفاءتها، ومردودها.

- تحقيق بعض الموضوعات القديمة، أو التراث تحقيقًا علميًّا دقيقًا ؛ للاستفادة منه[٤٣].

مما سبق يتضح أن المرتكز الرئيس الذي تدور عليه أهداف البحث التربوي هو تطوير العملية التعليمية، وإحداث تغييرات مرغوبة فى الممارسة التربوية ؛ من خلال استيعاب المعرفة ، وتطبيقها ، وإضافة معرفة تربوية جديدة.

أهمية البحث التربوي :

للبحث العلمي التربوي أهمية كبيرة في اتخاذ القرارات التربوية الرشيدة ؛ من خلال:

١. تقديم الخبرة العلمية للباحث التربوي في موضوع تربوي، أو تعليمي، يدخل في نطاق تخصصه الدقيق؛ إلى صانع القرار التربوي؛ وهو ما يضفي على الباحث – هنا – صفة الفني.

٢. تقديم المشورة التربوية بشأن ما يطلق عليه: التعامل السياسي مع الموضوع التربوي محل صنع القرار؛ وهو ما يعطي الباحث التربوي – هنا – صفة الخبير.

٣. تقديم الإطار الفكري التربوي العام الذي يعكس هموم المجتمع، ومطالبه، وآماله، وتوقعاته؛ وهو ما يحتاج صانع القرار فهمه، وهو ما يعطي الباحث التربوي – في هذه الحالة – صفة المفكر التربوي.

٤. توفير قاعدة أساسية من البيانات، والمعلومات التي تفيد صانعي القرار التربوي في أن تكون أحكامهم التقييمية، وسياساتهم التعليمية مبنية على أسس صحيحة[٤٤].

٥. يمكن – عن طريقه – التوصل إلى حلول لكثير من المشكلات، والقضايا الجدلية التي يصعب فيها إقناع المخالف بالجهود المطروحة؛ وهو– بذلك – يوفر الوقت، والجهد، والمال، ويوفر البرهان الكافي لإقناع الأطراف المتنازعة،

كما أن بعض المشكلات التربوية – في كثير من الأحيان – هي مشكلات متجددة؛ ومن ثم لا يكون حلها جاهزًا، ويتطلب بعض الأفكار الجديدة التي تساعد في الحل، ومثل هذه الأفكار تأتي؛ عن طريق البحث التربوي(٤٥).

خصائص البحث التربوي:

يتسم البحث التربوي بمجموعة من الخصائص؛ منها:

- يأخذ البحث التربوي بخطوات الأسلوب العلمي التي تتمثل في إجراءات بناء الجزء النظري في البحث؛ كالإحساس بالمشكلة، وتحديدها، ووضع الفروض، أو الأسئلة، والأهداف، وتحديد إجراءات الجزء الميداني؛ كالمنهج، والمجتمع، والعينة، والأدوات، وتحليل النتائج، وتفسيرها، وكتابة التوصيات، وعرض المراجع ، وهي خطوات مرتبة وفق خطة مرسومة؛ بحيث لا يحدث انتقالٌ من خطوة إلى خطوة إلا بعد التأكد من سلامة الخطوات السابقة.
- يراعي الباحث التربوي المواصفات الفنية التي تحددها الجهة الأكاديمية التي ينتمي إليها؛ ليتم قبوله، وفحصه.
- يلتزم الباحث أخلاقيات البحث العلمي التي تضبط سلوكه ، وتوجهه في أثناء إعداد بحثه في مراحله المختلفة .
- يمكن الاعتماد على نتائجه؛ بحيث لو تكرر إجراء البحث يمكن الوصول إلى النتائج نفسها تقريبًا؛ أي: أن نتائجه لها صفة الثبات النسبي.
- يؤسس البحث التربوي على جمع البيانات الشاملة للمحيط العام للمشكلة موضع البحث؛ حيث يحاول الباحث توظيف جميع العوامل المؤثرة في الموقف، ويأخذ في الحساب جميع الاحتمالات.
- توافر قدر كبير من الموضوعية؛ بحيث لا تتأثر بالآراء الشخصية للباحث، كما أنه يتقبل آراء الآخرين.

- توافر قدر مناسب من الجدة، والابتكارِ. وهذه الخصيصة على درجة كبيرة من الأهمية في البحوث العلمية، والرسائل الجامعية.
- تنوع مجالات البحث التربوي؛ بفعل تنوع مجالات التربية التي ترتبط بعلاقات تبادلية بعديد من العلوم الإنسانية، والطبيعية، والتطبيقية(٤٦).

أدوار البحث التربوي .

يتضح من العرض السابق لمفهوم البحث التربوي، وأهدافه تعدد أدواره، وتنوعها؛ والتي من أهمها ما يأتي:

١. دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية :

إن السياسة التعليمية التي تبني على البحث، والدراسة العلمية تكون أكثر ثباتًا، واستقرارًا من تلك السياسة التي تبنى على التصور، والرأي الشخصي، مهما تكن درجة الحساسية لواضع هذا التصور؛ فاستقرار أي سياسة تعليمية يستند إلى أسس، ودعائم مدروسة، وتخطيط علمي سليم، وركائز قوية مضبوطة، ومقبولة؛ وهذا لا يتأتي إلا إذا اعتمدت على ركائز علمية، ومنهج سليم (٤٧).

ومن ثم تعد البحوث، والدراسات الطريقة الصحيحة – في أثناء صنع السياسة – التي تنير الطريق لمتخذ القرار؛ لاتخاذ قرار صحيح؛ بدلاً من الاعتماد على الحدس، والتخمين؛ خاصة في ظل مواقف، تتسم بالغموض، وعدم التأكد (٤٨).

فتوظيف المعرفة، والمعلومات البحثية في صنع السياسات يجعل السياسة أكثر مصداقية ، وأكثر تعبيرًا عن الحاجات الفعلية، وأكثر واقعية، وارتباطًا بالظروف، والإمكانات المؤسسية المادية، والبشرية، كما أنها تكون أكثر صدقًا في تعريفها المشكلة، ورسمها الحلول؛ ومن ثم تجعل الممارسات أكثر جدوى، وفاعلية؛ لأن الأساس المعلوماتي يمثل بعدًا مهمًّا في صناعة السياسات، وإذا غاب هذا البعد انفصلت السياسة عن الحاضر، والمستقبل معا(٤٩).

وفضلاً عن ذلك ؛ فأي مجتمع لا يستطيع أن يضمن استمرارية الإصلاح ، ولا التطوير فيه؛ ما لم يستند إلى بحوث، ولا دراسات علمية، وتربوية وطنية، تجريها جماعات علمية في المقام الأول؛ فالإصلاح التربوي، وصنع السياسة التعليمية يستندان إلى حصيلة فكر تربوي علمي له مرجعيته الفكرية، ومقاصده، وضوابطه، وآلياته(٥٠).

٢. دور البحث التربوي في تطوير نظام التعليم ، وحل مشكلاته:

يعد تطوير التعليم مطلبا ضروريا في الوقت الراهن ؛ حتي يتمكن من مواجهة التحديات، والمتغيرات المعاصرة التي أفرزتها الثورة المعلوماتية، والتكنولوجية، ويتمثل دور البحث التربوي– في هذا الشأن – في التوصل إلى أفضل السبل التي تمكن من تطوير المخرجات التعليمية كميًّا، وكيفيًّا، وتجديد المؤسسات التعليمية، وبرامجها، وأنشطتها، ومناهجها.

كما يتضح دور البحث التربوي في حل مشكلات النظام التعليمي؛ حينما يدرس واقع الأنظمة التربوية، ويكشف عن خصائصها، ويشخص جوانب القوة والضعف فيها؛ لوضع الخطط العلمية اللازمة لمعالجة نواحي الضعف في الأنظمة التربوية، وتطويرها، وجعلها ملبية حاجات المجتمع، وزيادة كفاءتها الداخلية، والخارجية(٥١).

٣. دور البحث التربوي في تشكيل منظومة المعرفة التربوية:

يعد البحث التربوي قاطرة للتنمية البشرية؛ لوظيفته الاستباقية التي تستشرف المستقبل، وتخطط للتطلعات، وتضمن للنظام التعليمي القدرة على الاستمرارية ؛ انطلاقًا من نتائجه التي يمكن أن تقود تقدم المعرفة التربوية، والانفتاح عليها، ودفع عجلة التقدم العلمي والتربوي.

وتكمن القيمة الجوهرية للبحوث التربوية في تمكين التربويين من بناء قاعدة رصينة لتخصصاتهم؛ فمثل هذه القاعدة هي التي تضمن تقدم الميدان التربوي،

ونضوجه بالشكل الذي يجعل من البحث التربوي شريان الحياة الذي يمد التربويين، والمعرفة التربوية بالدم اللازم لحياتها، واستمرار نموها(٥٢).

وفضلاً عن ذلك يتمثل الهدف الأسمي للبحث التربوي في الكشف عن المعرفة الجديدة التي يمكن – من خلالها – تقديم الحلول، والبدائل التي تساعد في فهم الأبعاد المختلفة للعملية التعليمية، وما يكتنفها من مشكلات، ويساعد البحث التربوي في تحديد المستويات التعليمية المختلفة، ومدى مناسبة البرامج التعليمية، والمواد الدراسية تلبية الاحتياجات الثقافية، والتربوية للفرد، والمجتمع(٥٣).

ولكي يستطيع البحث التربوي أداء دوره في تشكيل منظومة المعرفة التربوية، وتطويرها؛ لابد من توافر مجموعة من المقومات ؛ منها ما يأتي:

١– مقومات تتعلق باستيعاب المعرفة التربوية:

يقصد باستيعاب المعرفة فى مجال البحث التربوى: التكوين العلمى للباحثين، وأعضاء هيئة التدريس فى كليات التربية؛ حيث تعد نوعية إعداد الباحث القادر على استيعاب المعرفة التربوية؛ من أهم مقومات البحث التربوى فى مجتمع المعرفة؛ إن لم يكن أهمها على الإطلاق؛ لذا تبرز أهمية إعداد الباحثين المؤهلين علميًّا؛ لإجراء البحوث؛ فالبحث التربوى يحتاج باحثًا متمكنًا من البحث العلمى؛ من خلال الإعداد، والتكوين الجيدَيْن.

٢– مقومات تتعلق بإنتاج المعرفة التربوية :

من المقومات الأساسية التى ينبغى توافرها للبحث التربوى لأداء دوره فى إنتاج المعرفة؛ التجديد فى البحث التربوى؛ من حيث المنهج، والمنهجية، والأولويات البحثية، واختيار الموضوعات؛ لإنجاز بحوث تربوية جادة، وهادفة، ومعمقة، ينتج عنها معارف جديدة، تقود التطوير فى العملية التعليمية، وتتصدى لمشكلات حقيقية فى الواقع التربوى، وتفى بمتطلبات مجتمع المعرفة.

٣– مقومات تتعلق بتطبيق المعرفة التربوية:

هى مقومات يتعين توافرها؛ حتى يمكن تطبيق ما توصل إليه البحث التربوى من نتائج فى تطوير واقع الممارسات التربوية؛ ومنها: تشجيع البحوث التربوية الموجهة التى تعالج قضايا تربوية، يطلبها القائمون على العملية التعليمية، وتوظيف نتائج البحوث التربوية فى صنع القرارات المتعلقة بالسياسة التعليمية، وتحويل المعرفة التربوية النظرية التى يتم التوصل إليها ؛ من خلال البحوث الأساسية إلى تطبيقات عملية، تفيد فى تطوير الممارسات التربوية(٥٤).

إشكاليات البحث التربوي بالجامعات المصرية :

يواجه البحث التربوي عديدًا من التحديات التي تؤثر– بطبيعة الحال – في واقع الممارسات التربوية؛ مما ترتب عليه انفصام بين النظرية، والتطبيق في مجال البحث التربوي؛ ومن أبرز هذه التحديات ما يأتي:

- غياب السياسة البحثية على المستوى القومي، ومستوى المؤسسات البحثية

غياب الخريطة القومية البحثية – كجزء من غياب المشروع الحضاري القومي – مما ترتب عليه إجراء البحوث بصورة اجتهادية؛ إن لم تكن عشوائية ، كما ترتب عليه تكرار البحوث؛ فالأمر متروك للمزاج الشخصي في الاختيار. وسهولة الإجراء ، وبدا الباحث وكأنه يعيش في عالم آخر؛ لا في مجتمع مثقل بالمشكلات، وحيث إن الأمر كذلك فإن البحوث العلمية جاءت بلا ضابط، ولا رابط، وبلا أدني صلة بحياتنا؛ ومن ثم لم تستطع أن تحل مشكلة واحدة من مشكلاتنا(٥٥).

- الانفصال بين مؤسسات البحث التربوي، والمؤسسات المستفيدة منه:

من أهم معوقات تطبيق البحوث التربوية : الانفصال الواضح، والقوي بين مؤسسات إجراء البحوث، والمؤسسات التي يمكن أن تستفيد من هذه البحوث ؛ مما يؤدي إلى وجود فجوة بين البحث التربوي، وتطبيقه، الفجوة قائمة، وواضحة للعيان، ويعترف بها معظم المعنيين بالبحث التربوي؛ سواء أكانوا من المشتغلين به، أم من المفترض فيهم الإفادة منه.

فالمشتغلون بالبحث التربوي، أو القائمون به يرون أن الممارسين غير مؤهلين للإسهام في البحث التربوي، ولا تطوير التعليم، وأن كثيرًا منهم يتصف بالسلبية، وقصر النظر، كما يشكون في أن بحوثهم لا تستخدم من قبل متخذي القرار في صنع السياسة التعليمية، ولا يستفيد منها إلا الباحثون أنفسهم(٥٦).

ومن ناحية أخرى فإن صانعي السياسة التعليمية يشكون في أن الباحثين التربويين يعنون بمشكلات لا تعني متخذي القرار، وأن نتائج بحوثهم تصاغ بصورة مثالية، وعبارات إنشائية صعبة التطبيق؛ وبذلك تأتي نتائج البحوث غير حاسمة بالنسبة لصانعي السياسة الذين يتعاملون مع الواقع، ويصطدمون بمشكلاته، ويريدون حلولاً واقعية إجرائية صالحة للتطبيق؛ حتي يمكن الاستفادة منها(٥٧).

- ضعف ارتباط البحوث بمشكلات المجتمع :

أي: الاستغراق في المسائل الأكاديمية، والبعد عن المشكلات الواقعية. وبعبارة أخري : غلبة الجوانب التكنوقراطية، والبعد عن القضايا المصيرية؛ الأمر الذي ترتب عليه غياب الوعي الاجتماعي بقضايا المجتمع لدى باحثي العلوم الاجتماعية، والإنسانية، وباحثي التربية بصفة خاصة؛ حيث ابتعدوا عن تناول قضايا اجتماعية، وسياسية هي من ألصق ما يتصل بعملهم البحثي، ومن أكثر القضايا تحريكا للبحث العلمي نحو تغيير الواقع؛ فتناول مثل هذه القضايا هو القادر على إثبات أن البحث العلمي قادر على تقديم خدمات جليلة لقضايا الإنسان(٥٨).

- صعوبة الحصول على المعلومات، والبيانات الإحصائية :

صعوبة الحصول على البيانات، والإحصائية البحثية الدقيقة، وعدم توافرها بالصورة التي تساعد الباحث في إجراء بحثه بصورة صحيحة، وبكفاءة، ولعدم وجود قواعد صحيحة للمعلومات ، أو ندرتها؛ فهذه الإحصاءات، وتلك البيانات قد لا تكون متوافرة، أو تصدر متأخرة بسنة، أو سنتين (نظرًا لأن أجهزة الإحصاء فيها

متخلفة بشريًّا ، وفنيًّا)، وبسبب قلة الوعي بأهمية البيانات ، وضرورتها للبحث العلمي؛ مما يجعل كثيرًا منها قديمًا، وغير كاف، فضلاً عما تتسم به هذه الإحصاءات من عدم الدقة، مقصودًا بها الدعاية؛ ولذلك تعتمد على المبالغة؛ لا على الواقع؛ مما يجعل البيانات المتوافرة – حتى ولو كانت حديثة – عاجزة عن مساعدة الباحث في الوصول إلى الحقيقة التي ينشدها، فضلاً عن صعوبات تفسير تلك البيانات، والإحصاءات؛ لأنها جافة جامدة، لا تفسر الواقع الذي ينشده الباحث، ولا تلقي عليه إلا ضوءًا خافتًا(٥٩).

- نقص المراجع العلمية الحديثة ، والمتخصصة في البحث التربوي:

يعد عدم توافر المراجع العلمية الحديثة، والمتخصصة للباحث من أخطر المشكلات التي تواجه الباحثين، وأعضاء هيئة التدريس؛ فالذي يريد أن يبحث، وأن يتعمق، وينمي نفسه في مجال تخصصه في ظل التطور العلمي الهائل على مستوى العالم، والانفجار المعرفي الذي لا يتوقف؛ يجب أن تتوافر له المراجع العلمية الحديثة، والدوريات المسلسلة المرتبة في مكتبة علمية متخصصة منظمة، تتوافر فيها الخدمة المكتبية المطورة؛ سواء أكان ذلك عن طريق الاطلاع ، أم التصوير، أم توفير نظم المعلومات، والحاسبات الإلكترونية، وشبكات الاتصال في مراكز المعلومات الخارجية(٦٠).

- نقص المخصصات المالية اللازمة لتمويل البحث :

يعاني البحث التربوي قلة في الموارد المالية اللازمة للارتقاء به إلى درجة، تجعله أكثر فاعلية في معالجة القضايا التربوية ذات الأولوية، وندرة إسهام القطاع الخاص، والمؤسسات المستفيدة في تمويل أنشطته(٦١)، فضلاً عن ضعف الحوافز المادية للباحثين التربويين؛ الأمر الذي يدفع كثيرًا منهم إلى اللجوء إلى أعمال إضافية، أو الهجرة للخارج؛ بحثا عن فرص؛ لتحسين أوضاعهم المادية.

- ضعف التكامل بين المعارف، والعلوم، والبحوث التربوية:

برغم أهمية التكامل، والتعاون بين مختلف التخصصات، والمجالات، والأنشطة؛ فإننا نعاني التباعد بينها، وخير مثال على هذا: البحث التربوي؛ فبرغم أن أغلب المشكلات التي يتناولها البحث التربوي تفرض التكامل، والتعاون، والتنسيق بين التخصصات التربوية؛ من أجل التصدي لها؛ فإنه يصنف حسب التخصصات، والأقسام في المؤسسات العلمية؛ فهناك بحث في التربية المقارنة، وثان في أصول التربية، وثالث في قسم المناهج، ورابع في علم النفس، وخامس في الصحة النفسية، إلى آخر هذه التصنيفات التي تعد من أردأ أنواع تصنيفات البحث التربوي؛ لأنها :

– لا تكشف عن العلاقات، ولا التفاعلات بين متغيرات هذه الأنواع من البحوث، والمشكلات التي تتصدي لها.

– لا تكشف عن نوعية البحوث، ولا أهدافها ؛ من حيث إنتاج المعرفة ، أو حل المشكلات الفورية، أو صنع ، واتخاذ القرار.

– تؤدي إلى تفتيت المعرفة، وبعثرة الجهود المبذولة.

– تتنافي مع طبيعة المشكلة التربوية التي لا تقبل التجزئ؛ فلها متغيراتها المتعددة، وعلاقتها المتداخلة المتفاعلة المتأثرة ببعضها، والمؤثرة في بعضها[٦٢].

- ضعف تأصيل البحث التربوي :

يعاني البحث التربوي غياب التأصيل العلمي للمعرفة؛ والذي يبدو– بوضوح – في ممارسات كثير من الباحثين التي تدور في فلك التجميع، والترديد، وضعف تناولهم موضوعات جديرة بالبحث، والدراسة، وذات أهمية بالنسبة لقضايا التعليم، والتدريب؛ فهم يكتبون، ولا يبحثون، وكتاباتهم ليست إلا نقل معلومات، والمعلومات لا تخلق معرفة؛ ما لم تدخل في بنية معرفية متسقة، لها أصول تستند إليها، ودلالات تؤديها، وقد ترتب على غياب هذا التأصيل تشابه الكتابات، وتكرار نسخها في الموضوع الواحد، فصارت كتابات ممسوخة الهوية؛ مما جعل المؤسسات

المعنية بإنتاج البحث التربوي عقيمة لا تلد فكرًا، ولا تجدد علمًا، ووجودها في البحث كعدمها(٦٣).

- سيادة منهج بحثى واحد فى مجال البحوث التربوية:

يعتمد معظم البحوث التربوية على منهج بحثي واحد؛ وهو المعروف بالمنهج الإمبريقى؛ وهو منهج إن صلح فى بعض الحالات؛ فإنه لا يصلح لمعظمها؛ لتعقد المشكلات التربوية التى لا يمكن اقتطاعها كمفردة مستقلة عن سياقها الكلى؛ إذ لا يمكن اقتصار فهمها على مجرد إعداد استبانة لاستطلاع الرأى من عينة محدودة، متفادية – بذلك – المناهج البحثية الأخرى التى تحيط بالمشكلة من المنظور التاريخى، والاجتماعى، والاقتصادى، والثقافى، مستخدمة المقاربات التحليلية، والجدلية، وتصور البدائل المتاحة، والممكنة؛ وهذا يتطلب التجديد فى المناهج البحثية المستخدمة(٦٤).

- غلبة الطابع الفردي على البحوث التربوية:

يشير واقع البحث التربوي في كليات التربية إلى غلبة الطابع الفردي عليه؛ حيث يلاحظ أن إسهاماتها من البحوث المقدمة من أعضاء هيئة التدريس ترتبط بظروف، واعتبارات فردية ، وتهدف إلى خدمة أغراض، تتصل بترقية عضو هيئة التدريس، وتحسين أوضاعه المادية أكثر من ارتباطها بمشكلات تربوية قائمة؛ مما أدى إلى إنتاج بحوث، ودراسات هزيلة، يكرر بعضها بعضًا، ولا أثر لها في تطوير علم، ولا تنمية مجتمع؛ ويرجع السبب – في ذلك – إلى غياب خطة محددة لتوجيه البحث التربوي بكليات التربية(٦٥).

- وجود خلل واضح بين العرض، والطلب:

كثيرًا ما يلجأ التنفيذيون فى مجال التعليم إلى الاعتماد على خبراتهم، أو على ضغوط سياسية لاتخاذ قرارات، أو حل مشكلات دون طلب على البحوث التربوية؛ لذلك لجأ الباحثون – من ناحية أخرى – إلى الاعتماد على خبراتهم، أو تصوراتهم

فى تحديد مشكلات تربوية ؛ لإجراء بحوثهم، والصواب أن تعتمد العلاقة بين العرض، والطلب على أساس تنظيم مؤسسى محدد، يضمن التواصل، والتفاعل الحقيقيَّيْن بين المسئولين التنفيذيين فى مجال التعليم من ناحية، وبين جماعة الباحثين من ناحية أخرى.

من جانب آخر فالتغيرات الكبرى التى حدثت فى الفكر التربوى – كجزء من الثورة العلمية، والتكنولوجية، والمعلوماتية – تتطلب مراجعة كثير من قضايا المنظومة التعليمية، وتصحيح وضع التعليم، ومخرجاته فى مواجهة تحديات الحاضر، والمستقبل، وتقتضى هذه المسئولية إعداد خرائط بحثية، يشارك فيها كل من طرفى: العرض، والطلب، واعتبار المشروعات البحثية ذات أولوية رئيسة فى التطوير التربوى(٦٦).

- ضعف بيئة التشريع للبحث التربوي:

لا يمكن أن نتجاهل الأثر الكبير للقوانين، ولا التشريعات، ولا السياسات المنظمة للبحث العلمي؛ في نمو البحث، والتطوير، والإبداع فيه ؛ فبرغم أن الدستور أتاح حرية البحث العلمي؛ فهناك ضعف في التشريعات التي تحكم تنظيم البحث العلمي، وإدارته، وأداءه بصفة عامة، والتربوي بصفة خاصة بالجامعات المصرية. ومن المسائل المهمة التي يوجد بها ضعف في التشريعات، والقوانين الخاصة بها هي مسألة حقوق الملكية الفكرية– مما يترتب عليه امتناع القطاع الخاص عن تمويل إنتاج المعرفة– حيث لا يوجد إطارات عمل تنظيمية، تعمل على حمايتها؛ إذ تشكل مسألة حماية الملكية الفكرية القوة الرئيسة المحركة للبحث، والتطوير، والإبداع؛ بواسطة إنشاء إطار عمل تشريعي،يحكم معايير تحفيز العاملين في منظومة التعليم، والبحث(٦٧).

- تدني الإنتاج العلمي ، ومستوي الكوادر البشرية البحثية :

تعد القوي البشرية المؤهلة بحثيا على درجة عالية من الكفاءة؛ من أهم مدخلات منظومة البحث التربوي، وتملك مصر ثروة عددية بشرية كبيرة من العلماء، والباحثين، والخبراء، والأساتذة في المجال التربوي داخل الجامعات، ومن المفترض أنه كلما زادت هذه القوة زاد معدل إنتاج البحث التربوي؛ ولكن في مصر حدث العكس؛ فمع هذه الزيادة يوجد تدنٍّ في الإنتاج العلمي لهذه القوة البشرية الهائلة؛ والدليل على ذلك ما يأتي:

- ضعف الاتصال بين العلماء، وغياب التجمعات العلمية بينهم ؛ والتي تساعد الباحثين في إنتاج الأفكار الإبداعية الجديدة في مجالات البحث المختلفة(٦٨).
- ضعف الاتصال العلمي لأعضاء هيئة التدريس، وضعف إنتاجهم العلمي؛ خاصة بعد نيل درجتي: الماجستير، والدكتوراه، وإذا تم بعد ذلك يكون بغرض الترقي فقط؛ وليس التجديد، ولا الإبداع، ولا التطوير(٦٩).
- ضعف إعداد الباحث التربوي، وتكوينه، ونقص قدرته البحثية؛ لعدم احتكاكه بمواقع الإنتاج، والخدمات؛ لمعرفة المشكلات الحقيقية المراد بحثها بالفعل؛ حتي لا يكون إنتاجهم العلمي عديم الجدوى للمجتمع(٧٠).

وتأسيسًا على ما تقدم يمكن تصنيف إشكاليات البحث التربوي في ثلاثة محاور رئيسة ؛ هي: تحديات تتعلق باستيعاب المعرفة ؛ ممثلة في ضعف التكوين العلمى للباحثين ، وأعضاء هيئة التدريس فى كليات التربية، وتحديات تتعلق بإنتاج المعرفة ؛ ممثلة في تدني الإنتاج العلمي للباحثين، وغياب البيئة المشجعة للبحث التربوي، وافتقارها إلى الإمكانات المادية ، والمعرفية ، والمعلوماتية اللازمة لإعداد البحوث، وسيادة منهج بحثى واحد، وضعف تناول الباحثين موضوعات جديرة بالبحث، والدراسة، وذات أهمية لقضايا التعليم والتدريب، وقلة توافر المراجع العلمية الحديثة ، والمتخصصة للباحث.

وتحديات تتعلق بتطبيق المعرفة التربوية؛ ممثلة في اتساع الفجوة بين الباحثين، والجهات المستفيدة من البحث التربوي؛ نتيجة ضعف الثقة في جدواه، ووجود خلل واضح بين العرض والطلب، وضعف التكامل بين المعارف، والعلوم، والبحوث التربوية، وقلة التعاون بين الباحثين، وسيادة الأبحاث الفردية.

ويتضح مما سبق عرضه أن المعرفة التربوية تعاني أزمة حقيقية لها مظاهرها – السابق ذكرها – وأن البحث التربوي يواجه عديدًا من التحديات التي تلقي بظلالها على دوره في تشكيل منظومة المعرفة التربوية، وتطويرها، وأدت إلى ضعف تأثير نتائجه في واقع الممارسات التربوية، ووجود انفصام بين النظرية والتطبيق؛ الأمر الذي دعا إلى التفكير في تأسيس قناة شرعية؛ للارتقاء بالمعرفة التربوية. والبحث التربوي الأداة الرئيسة في تشكيلها، وتطويرها، وقد ظهرت – على استحياء – بعض الكتابات التي تنادي بفكرة إنشاء حاضنات للمعرفة التربوية ؛ موضحة هويتها، ومبررات إنشائها، ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي :

المحور الرابع : حاضنات المعرفة التربوية :

- ماهية حاضنات المعرفة التربوية:

الحاضنات التربوية هي مؤسسات حقيقية، أو افتراضية، تقدم مجموعة متكاملة من الخدمات؛ كالتمويل، والخدمات التعليمية، والتدريبية للباحثين، والمؤسسات التربوية الناشئة؛ مصحوبا بخدمات الدعم الفنية، والاستشارية، والإدارية، والتسويقية؛ لتحويل أفكارهم إلى منتجات، ومشروعاتهم من مجرد نماذج نظرية إلى منتجات قابلة للنشر، والاستثمار.

كما تعنى الحاضنات بتطوير حلول مبتكرة، وقابلة للتحقيق؛ لتحسين نوعية التعليم ، والتعلم، وتعزيز الممارسات الجيدة ، ونشرها أصحاب الاهتمام، مع المتابعة اليومية، والمستمرة للأفكار، والمشروعات قيد الاحتضان؛ لتوفير أقصى فرص النجاح لها، ومساندتها في تحقيق هذا الهدف خلال فترة محددة ، مع تعزيز

هذه الخدمات عبر شراكة الحاضنة، وتعاونها مع الجهات ذات العلاقة، وشبكات المعلومات، وقواعد البيانات، ومواكبة البحوث وطنيًّا، ودوليًّا، وتعمل وفقا لإطار، يحررها من البيروقراطية.

مبررات إنشاء حاضنات المعرفة التربوية :

من أهم مقومات فكرة حاضنات المعرفة التربوية، والتي ستجعلها منفردة عن الفكر المطروح؛ عدم تركيزها فقط على تحويل الأفكار، والمشروعات إلى منتجات استثمارية؛ بل امتداده إلى العناية بالنشر المعرفي لها الذي يسهم – وبشكل كبير– في دعم مفهوم المجتمع التربوي المهني التعلمي، الذي يكون أعضاؤه دائمي التعلم من بعضهم؛ فحاضنات المعرفة التربوية – بجناحيها: "إنتاج المعرفة، ونشر المنتج الفكري" – ستوفر واحات من المعارف للباحثين، وأصحاب الاهتمام؛ بما يمكنهم من تطوير قدراتهم، والإنتاج الدائم للأفكار الجديدة؛ حيث سيستفيد كل منتمٍ إلى حاضنة المعرفة التربوية من كثير من النتاجات التي طورت من قبل التربويين أنفسهم، وخبراء الحاضنة؛ كالأبحاث، والدراسات، والتجارب، والخبرات، والاستراتيجيات.

كما تستفيد المؤسسة التعليمية، والتربوية من التبادل المعرفي، وتبادل الخبرات؛ من خلال ربطها بمثيلاتها، وبمؤسسات ذات خبرة في مجال الحاضنة داخليًّا، وخارجيًّا ذات التجارب الناجحة، والثرية؛ ففكرة الحاضنة التربوية – هنا – أتت؛ لتجسد دورة حياة المعرفة من إنتاج معارف جديدة ؛ ومن ثم دعم نشرها ، وتوظيفها في المجتمعات التعلمية المهنية(٧١).

خامسًا: الرؤية المقترحة لإنشاء حاضنة للمعرفة التربوية في الجامعات المصرية :

تمهيد :

انطلاقا من المفهوم الذي عرضته الدراسة للحاضنات الجامعية، وأهدافها، واستجابة لمطالب عدة بتطوير منظومة البحث العلمي التربوي بالجامعات المصرية؛ تعرض الدراسة رؤية مقترحة؛ لإنشاء حاضنة للمعرفة التربوية بالجامعات المصرية، تتوافق مع الواقع الجامعي، والمجتمعي المصري.

منطلقات الرؤية المقترح :

تنطلق هذه الرؤية من مجموعة من المنطلقات ؛ لعل من أهمها :

- صارت المعرفة في العصر الحالي مصدر الثروة، والقوة، والمحرك للنمو الاقتصادي، والتقدم الاجتماعي، وأداة لزيادة القدرة التنافسية.
- يعنى البحث التربوي بإنتاج المعرفة التربوية، وتنميتها؛ لخدمة قضايا التربية والتعليم، ومشكلاتهما في الواقع التربوي؛ سواء أكان ذلك على المستوى الفكري التنظيري، أم التنفيذي الممارس.
- هناك قصور في نقل نتائج البحث التربوي من حيز الإنتاج المعرفي إلى حيز التطبيق الميداني؛ من خلال استقبال هذه النتائج، واستيعابها، وفهم مضموناتها، ثم تحويلها إلى سياسات إجرائية قابلة للتطبيق.
- إحجام المؤسسات التربوية، والتعليمية عن الاستعانة بالخدمات الاستشارية، والبحثية للجامعات ؛ لأن قرارتها – في الغالب – تعتمد على الاجتهادات الشخصية من صاحب القرار نفسه، وتعد استنساخا لتجربة ثبت نجاحها عالميًّا، فضلا عن فقدان الثقة في قدرة البحث التربوي على حل مشكلاتها؛ لأن نتائجه تصاغ بصورة مثالية، وعبارات إنشائية صعبة التطبيق.

- لابد من ضرورة توافر قنوات شرعية، تتصدي للتحديات التي تواجه البحث التربوي، وتتبنى المبدعين من الباحثين التربويين، وتدعم أفكارهم البحثية من كافة الجوانب: المادية، والفنية، والإدارية، والتسويقية، وتحولها إلى سياسات إجرائية قابلة للتطبيق.
- زيادة العناية – في الوقت الحالي – بتأسيس حاضنات جامعية ؛ لتعزيز البحث العلمي ، وتنميته ، ونقل نتائجه إلى القطاعات الإنتاجية، والخدمية .
  - فلسفة حاضنة المعرفة التربوية:

تستند حاضنة المعرفة التربوية – في عملها – إلى فلسفة مفادها أن:

- من الضروري التغلب على المعوقات التي تضعف من إسهامات منظومة البحث التربوي فى تطوير الممارسات التربوية، والعملية التعليمية، وتحول دون الاستفادة منه؛ مما يجعله يفتقر إلى أي استثمار حقيقي لنتائجه في التنمية بصفة عامة، وتطوير أنظمة التعليم بصفة خاصة، ويظل حبيس الأرفف.
- توفير بيئة بحثية مبدعة، تعمل على تطوير منظومة البحث التربوي، والتغلب على معوقاته، والارتقاء بقدرات باحثيه، وإمكاناتهم؛ صار أمرًا حتميًّا لتطوير المنظومة الجامعية، وتوجيهها نحو المنافسة المحلية، والعالمية.
- إنشاء حاضنة للمعرفة التربوية تحتضن الأفكار الإبداعية للباحثين التربويين، وتعمل على تسويق نتائجها؛ قد يسهم – بشكل كبير– في تطوير العملية التعليمية، والممارسات التربوية، والتصدي لكثير من المشكلات التربوية في المجتمع، فضلاً عن إنتاج معارف جديدة، تسهم في تنمية رأس مال المعرفة التربوية.

رؤية الحاضنة ، ورسالتها :

حاضنة المعرفة التربوية مؤسسة خدمية غير ربحية، ترتبط بالجامعات، والمراكز البحثية؛ لدعم المبدعين من الباحثين التربويين، وتنمية مهاراتهم، وتعمل

على توفير بيئة خصبة، وداعمة للبحث العلمي التربوي المميز، والمبدع، وتسويق نتائجه؛ بما يسهم في تطوير العملية التعليمية، ومواجهة المشكلات التربوية في المجتمع .

أما رسالة الحاضنة فهي : إتاحة الفرص للباحثين التربويين داخل الجامعة، وخارجها ؛ لتحويل أعمالهم الإبداعية إلى مشروعات حقيقية ذات إجراءات تنفيذية، يمكن تسويقها؛ بما يسهم في تضييق الفجوة بين إنتاج البحث العلمي التربوي، وتطبيقه.

أهداف حاضنة المعرفة التربوية :

من المتوقع أن تسعى حاضنات المعرفة التربوية إلى تحقيق الأهداف الآتية :

- احتضان الإبداعات العلمية للباحثين، والمبدعين التربويين من داخل الجامعة، وخارجها، وتقديم التيسيرات البحثية لهم؛ للوصول إلى نتائج قابلة للتطبيق.
- تطوير منظومة البحث العلمي التربوي داخل الجامعات المصرية.
- التنمية المستمرة للباحثين التربويين، ورعايتهم، وصقل قدراتهم، ومهاراتهم.
- تسويق نتائج البحث التربوي؛ بما يسهم في تعظيم الاستفادة من الإنتاج العلمي التربوي في تحقيق التنمية المجتمعية.
- جذب التمويل المناسب للمشروعات البحثية التربوية.

أنشطة حاضنة المعرفة التربوية، وخدماتها:

من أهم الأنشطة، والخدمات المقترحة التي يمكن أن تقدمها، وتوفرها حاضنات المعرفة التربوية:

- تنمية الباحثين مهنيا، والارتقاء بمستواهم الأكاديمي؛ من خلال تقديم برامج تدريب في مجال التخصص، مع إتاحة الفرص لتجريب الأفكار الجديدة ؛ بما يخلق – بدوره – معرفة جديدة ، يمكن استثمارها.
- تعزيز الشراكة بين الجامعات، والمؤسسات التربوية، والتعليمية المختلفة؛ لتوفير فرص لاحتكاك الباحثين بمواقع الإنتاج، والخدمات؛ لمعرفة المشكلات الحقيقية المراد بحثها فعلاً؛ بغرض التحسين، والتطوير، فضلاً عن تبادل المعرفة، والمشاركة فيها في مناخ يحفز على الإبداع، وتبادل الأفكار الجديدة .
- ربط الخطط البحثية باحتياجات الواقع التربوي؛ من خلال: وضع خريطة بحثية للقضايا والمشكلات التربوية ذات الصلة بتنمية المجتمع، ووضع رؤية مستقبلية بالاحتياجات البحثية وعمل دراسات مسحية لاحتياجات المجتمع ونظامه التعليمي من بحوث تربوية، والعمل نشرها بين الباحثين التربويين والجامعات والمراكز البحثية.
- دعم التبادل المعرفي، وتيسير الزيارات العلمية مع الجامعات، والمراكز البحثية – محليا، ودوليا– بما يتيح نقل الخبرات، وإنتاج معرفة جديدة تضاف للرصيد الفكري .
- تأكيد الوجهة التطبيقية للبحوث التربوية؛ من خلال تسويق المشروعات البحثية، وتفعيل قنوات الاتصال بين مؤسسات البحث التربوي، ومؤسسات تطبيقه، والحرص على تلقي التغذية الراجعة؛ بما يسهم في تعظيم الاستفادة من الإنتاج العلمي التربوي في تحقيق التنمية المجتمعية .

- استقطاب الكفاءات من الباحثين، وذوي الخبرة، ورعايتهم، وتشجيع التعاون؛ لإجراء بحوث جماعية؛ من خلال تشكيل فرق بحثية، يرأسها أستاذ، يقدم المشورة الفنية؛ فيما يتعلق باختيار موضوعات البحوث، والإرشادات لأعضاء الفريق البحثي؛ للتصدي للمشكلات التربوية، والمجتمعية .
- توفير الاستشارات العلمية، والفنية للمؤسسات التي ترتبط خدماتها بالمنتج البحثي التربوي ؛ بما يسهم في تطويرها، ومواجهة مشكلاتها .
- تطوير معايير التحكيم العلمي للبحوث التربوية؛ من خلال تكوين تنظيمات تربوية من محكمي البحوث الذين يتمتعون بالنزاهة، والموضوعية.
- إتاحة الفرص للتواصل العلمي مع باحثين في جامعات أجنبية ؛ من خلال توفير منح دراسية للباحثين في الجامعات الدولية ؛ بما يوفر فرص الاحتكاك العلمي ، والتعاون مع خبراء، وباحثين دوليين في مشروعات بحثية ؛ بما يسهم في رفع مستوى الباحثين ، وتطوير المعايير البحثية.
- تنظيم مؤتمرات، وندوات؛ لدراسة المستجدات التربوية، ومناقشة نتائج البحوث مع المؤسسات المعنية التي ترتبط خدماتها بالمنتج البحثي التربوي .
- تشجيع النشر العلمي في المجلات، والدوريات العالمية؛ من خلال تعريف الباحثين بتصنيف الدوريات، والمواصفات، والمنهجيات التي تعتمدها تلك الدوريات
- دعم التواصل بين الباحثين التربويين – على اختلاف تخصصاتهم – من خلال اللقاءات الدورية، والمستمرة؛ مما يسهم – وبشكل كبير– في دعم مفهوم المجتمع التربوي المهني التعلمي، الذي يكون أعضاؤه دائمي التعلم من بعضهم.
- دعم الجمعيات، والروابط العلمية في جميع التخصصات التربوية، وتشجعيها على أداء أنشطة علمية مبتكرة في مجال البحث التربوي، واحتضان أعمالها، ونشرها ، وتسويقها.
- توفير خدمات مادية؛ مثل: المكتبات ، ومعامل الحاسب الآلي ، وغيرها .

الهيكل التنظيمي لحاضنة المعرفة التربوية : -

أولاً: موقع الحاضنة :

يقترح أن تكون الحاضنة داخل الحرم الجامعي، أو بالقرب من مقر الجامعة ؛ للاستفادة من الموارد ، والخدمات البحثية ، والأساتذة ، ومعامل الحاسب الآلي ، والمكتبات ، وغيرها .

ثانيًا: الجهاز الإداري :

أ- **الإدارة العليا : وتتشكل من:**

- رئيس مجلس إدارة الحاضنة : ويمثله نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا ، والبحوث.
- مدير الحاضنة : ويمثله أحد أساتذة كلية التربية، المشهود له بالكفاءة في مجال البحث التربوي، وتتوافر فيه مهارة إدارة الأعمال، وإدارة الفريق، ويمتلك مهارات حل المشكلات ، والتواصل.
- أعضاء مجلس الإدارة :

١- عدد (٥) من أساتذة التربية .

٢- عدد(٤) من ممثلي مديرية التربية والتعليم المعنيين بالبحث التربوي.

٣- عدد (٤) من شباب الباحثين ، والمعيدين ، والمدرسين المساعدين .

وتتضمن مهام مجلس إدارة الحاضنة ما يأتي :

- إقرار السياسات العامة ، والخطط الاستراتيجية للحاضنة.
- تشكيل وحدات الحاضنة، واتخاذ القرارات اللازمة لحسن سير نشاط الحاضنة ، ومتابعة تنفيذها.
- إنشاء قنوات اتصال مع الأطراف المسهمة في نجاح الحاضنة .

- الموافقة علي الجوانب المالية،والإدارية،وميزانية الحاضنة، وضمان الاستمرارية للحاضنة.
- متابعة أداء الحاضنة، وتقويمه.

ثالثًا: وحدات الحاضنة :

توزع الحاضنة مسئوليات الإشراف، والمتابعة على وحداتها ؛ وهي كما يأتي:

- وحدة احتضان الأفكار المبدعة: ومهمتها احتضان الأفكار، والمشروعات البحثية المبدعة، والإشراف عليها، وتذليل العقبات الفنية التي تواجه الباحثين في أثناء إنجاز بحوثهم، واقتراح الخطط البحثية المستقبلية.

- وحدة تسويق المشروعات البحثية، ونتائجها: ومهمتها تسويق نتائج البحوث، والترويج لها في المحافل التربوية؛ كالمؤتمرات، والندوات المحلية والدولية، والنشر المعرفي لها، وتفعيل قنوات الاتصال بين مؤسسات البحث التربوي، والمؤسسات المستفيدة منه، وعمل مستخلصات مبسطة لنتائج البحوث التربوية، تكون سهلة الفهم من جانب العاملين فى مجال التعليم.

- وحدة التدريب، والتنمية المستدامة: الارتقاء بقدرات الباحثين، وإمكاناتهم، وثقلها ورعايتها؛ بتقديم خدمات تعليمية، وتدريبية للباحثين، والمؤسسات التربويه الناشئة، وتنظيم المؤتمرات والندوات، واستضافة الخبراء والمتخصصين في شتي المجالات التربوية، وتيسير مهمات الباحثين في الحصول على المنح ، وحضور المؤتمرات المحلية والدولية.

- وحدة المعلومات: ومهمتها توفير المعلومات، والبيانات، ومعالجتها؛ وفق متطلبات البحوث المختلفة؛ بما يمكن الباحثين من الحصول على كافة المعلومات، والبيانات اللازمة لإنجاز بحوثهم دون إهدار للوقت.

- وحدة الدعم الفني: مهمتها تقديم الاستشارات العلمية، والفنية، والخدمات التربوية للمؤسسات التي ترتبط خدماتها بالمنتج البحثي التربوي.

- وحدة التمويل: ومهمتها تقديم الدعم المادي للمشروعات البحثية، وتوفير الدعم اللازم للمنح الدراسية، والزيارات العلمية، وتنظيم المؤتمرات والندوات. وتتعدد مصادر هذه الوحدة؛ ما بين: المخصصات المالية من ميزانية الجامعة، الهبات، والمنح من رجال الأعمال ، ومؤسسات المجتمع المختلفة، العائد من تنفيذ بعض أنشطة الحاضنة ؛ مثل: برامج التدريب ، وتنظيم المؤتمرات، وتسويق البحوث، والاستشارات ، والخدمات التربوية للمؤسسات التعليمية المختلفة.

▪ عوامل نجاح الحاضنة :

- توافر التأييد، والقبول الجامعي، والمجتمعي؛ وهذا يتطلب نشر ثقافة الحاضنات الجامعية، وأهميتها، وأهدافها، ومبررات إنشائها بين أفراد المجتمع، ومؤسساته عامة، وأعضاء المجتمع الجامعي خاصة ؛ من خلال تكوين لجنة ؛ لنشر ثقافة حاضنات المعرفة التربوية ، والترويج لها ؛ كآلية لتشجيع الأفكار المبدعة في المجال التربوي، وإصدار المطبوعات ، والنشرات التي تعرف بأنشطة الحاضنة ، وخدماتها.
- توفير البنية التحتية ، والتجهيزات اللازمة للحاضنة .
- اختيار قيادات الحاضنة وفقا لمعايير محددة بعيدًا عن المجاملة ، والمحسوبية .
- توفير الدعم المادي المناسب للحاضنة؛ من خلال جذب دعم القطاع الخاص، ورجال الأعمال، والمؤسسات المستفيدة من نتائج البحث التربوي، وتوفير المنح، والهبات، فضلاً عن تقديم خدمات ذات طابع خدمي، تحقق عائدًا للحاضنة.
- التقييم المستمر للحاضنة ؛ ومن ثم ضمان التطوير المستمر، وتحسين الأداء.

- اعتبار الحاضنة وحدة تنظيمية مستقلة، تتبع الجامعة، مع إتاحة قدر من اللامركزية، والحرية للحاضنة ؛ لتحقيق التطوير، والإبداع في جميع مجالات العمل.
- إصدار تشريع، أو لائحة خاصة،تنظم العمل بالحاضنة،وتحدد المسئوليات، والاختصاصات.
- المراجعة ، والتقويم المستمرَّيْن للبحوث التربوية في ضوء احتياجات الواقع التربوى.

الصعوبات التي يمكن أن تواجه الرؤية المقترحة، وسبل التغلب عليها

صعوبة توفير داعمين للحاضنة، وإحجام الأفراد، والمؤسسات عن توفير الدعم المادي لها؛ نتيجة فقدان الثقة في جدواها، وعائدها. ويمكن التغلب على ذلك ؛ من خلال: توفير كتيبات ، وملصقات، ونشرات، وندوات، وغيرها من الوسائل؛ لتوضيح أهمية حاضنات المعرفة التربوية ، وفوائدها في تطوير العملية التعليمية ، والممارسات التربوية، والارتقاء بالجامعات ، وقدرتها التنافسية، فضلاً عن البحث عن داعمين دوليين؛ بتكوين تحالفات أكاديمية مع جامعات، أو مراكز بحوث، أو مؤسسات تعليمية دولية.

- ضعف قدرات الحاضنة التسويقية لمخرجات البحث التربوي؛ نظرا لقلة الخبرة في المجال؛ مما يرفع من تكلفتها، ويقلل من مصادر تمويلها. ويمكن التغلب على ذلك؛ من خلال: الاتصال بالجامعات الدولية ؛ لاكتساب الخبرة في مجال تسويق البحوث.
- ضعف المكافآت، والحوافز للقائمين على الحاضنة. ويمكن التغلب على ذلك؛ من خلال : تنويع مصادر التمويل؛ ليشمل القطاع الخاص، وجميع المستفيدين من البحث التربوي، وتأكيد أن تكون الحوافز عينية أكثر من المادية؛ مثل: تيسير حضور المؤتمرت ، والندوات مجانًا ، والحصول على منح علمية.

- ضعف توافر الخبرة الكافية لدى القائمين على الحاضنة؛ فيما يتعلق بعمليتي: الإدارة ، والتسويق. ويمكن التغلب على ذلك؛ من خلال: عقد دورات تدريبية للقائمين على الحاضنة في مجالي: الإدارة، والتسويق، فضلاً عن التعاون مع متخصصين في التسويق خاصة في السنوات الأولى لإنشاء الحاضنة.
- ضعف الإمكانات الجامعية البحثية، والمعملية؛ مما يقلل من فرص استفادة الحاضنة منها. ويمكن التغلب على ذلك؛ من خلال: الاستفادة من إمكانات المراكز البحثية، وخدماتها، والتوسع في المكتبات الرقمية المرتبطة بقواعد البيانات، وفهارس الكتبات العالمية، فضلاً عن توفير التجهيزات المادية، والمعلوماتية اللازمة للحاضنة من مواردها المالية.

المراجع

١. على عبد الرءوف محمد نصار، تفعيل مقومات البحث التربوى فى جامعة القصيم على ضوء متطلبات مجتمع المعرفة رؤية مستقبلية،المجلة العربية لضمان الجودة في التعليم الجامعي اليمن،مج٨، ع٢٠، ٢٠١٥، ص٩٤.

٢. Meek V.,etal.,Higher Education, Research & innovation Changing Dynamics, Report On The UNESCO Forum On higher Education, Research and knowledge, UNESCO & International Center for Higher Education Research At the University of Kassel, Germany, 2009, P10.

٣. مجدي صلاح طه المهدي، البحث العلمي التربوي بين دلالات الخبراء وممارسات الباحثين (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، ٢٠٠٧)، ص٩.

٤. على عبد الرءوف محمد نصار، تفعيل مقومات البحث التربوى فى جامعة القصيم على ضوء متطلبات مجتمع المعرفة رؤية مستقبلية، مرجع سابق، ص ٩٤.

٥. Kearns, Peter., Education Research in The Knowledge Society, Key Trends in Europe & North America, National Centre for Vocational Education Research, Australia.2004, p.10.

٦. فيصل حميد الملا عبد الله، المعوقات التي تواجه البحث العلمي التربوي وتحول دون الاستفادة من نتائجه في تطوير التعليم والتدريب، مجلة اتحاد الجامعات العربية – الأردن ، ع٤٩،٢٠٠٧، ص ٤٩٢.

٧. عبد الوهاب جودة عبد الوهاب، تحديات استخدام البحث العلمي التطبيقي وفرص الإفادة في صنع السياسات بالوطن العربي، دراسة ميدانية ، المؤتمر الدولي الثالث لقسم علم الاجتماع بكليات الآداب جامعة الزقازيق، تحديات

البحث العلمي في العالم العربي، في الفترة من ١٨-١٩ مايو ٢٠١١، المجلد الثاني ، ص٣٨٦.

٨. محمود قمبر، دور كليات التربية في بناء المعرفة التربوية وإنتاجها وتحديثها ، المؤتمر السابع عشر لكلية التربية بدمياط جامعة المنصورة بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة ، دور كليات التربية في إصلاح التعليم، في الفترة من١٢-١٣ نوفمبر ٢٠٠٥، ص ص ٤٠٠-٤٠١.

٩. عادل عبد الفتاح سلامة، وآخرون، دور الحاضنات التكنولوجية في إدارة البحث العلمي بالجامعات، مجلة كلية التربية – جامعة عين شمس، ع٣٩، ج٣، ٢٠١٥، ص٩٥.

١٠. اسماعيل طلعت حسيني، متطلبات تفعيل دور البحث التربوي في معالجة القضايا المجتمعية ذات الأولوية لمرحلة ما بعد ٢٥ يناير، مجلة كلية التربية – جامعة الزقازيق، ع ٨١، ٢٠١٣، ص١٢٠.

١١. خليل يوسف الخليلي، التحديات التي تواجه البحث التربوي في الوطن العربي ، المؤتمر العلمي العاشر لكلية التربية بالفيوم ، البحث التربوي في الوطن العربي – رؤى مستقبلية ، كلية التربية جامعة الفيوم، مصر، مج٢،ابريل ٢٠١٠ ، ص٤١٤.

١٢. مساعد عبدالله النوح، توجهات الرسائل الجامعية في تخصص أصول التربية بالجامعات السعودية خلال الفترة (١٤١١هـ- ١٤٣٣هـ)، مجلة كلية التربية – جامعة بنها، مج٢٣، ع٩١،ج٣، ٢٠١٢، ص ٢٧٠.

١٣. موضي صقر التمياط، توصيات البحوث التربوية ومعوقات تطبيقها من وجهة نظر المشرفات التربويات – دراسة ميدانية على مدينة الرياض، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ٢٠٠٧، ص ل.

١٤. سامية عبد الله عبد المنعم ، آمال عبد المجيد عبد القادر ، أثر محدودية الحاضنات على البحث العلمي في جامعات قطاع غزة : دراسة تطبيقية على الجامعة الإسلامية وجامعة الأزهر، المؤتمر العلمي الثاني ، أولويات البحث العلمي في فلسطين .... نحو دليل وطني للبحث العلمي ، في الفترة من ٣-٢٠١٣، الجامعة الإسلامية بغزة – فلسطين ، ص١٦٨.

١٥. صلاح الدين محمد توفيق ، سماح زكريا محمد، التوجهات الفكرية في منتج المعرفة التربوية المعاصرة لمجلة كلية التربية جامعة بنها: دراسة في فاعلية التأصيل وآليات التفعيل، مجلة كلية التربية- جامعة بنها ، ع٩٣، مج٢٤، ٢٠١٣، ص ٧٠.

١٦. على عبد الرءوف محمد نصار، تفعيل مقومات البحث التربوى فى جامعة القصيم على ضوء متطلبات مجتمع المعرفة رؤية مستقبلية، مرجع سابق ، ص ١٢٠.

١٧. عادل عبد الفتاح سلامة، وآخرون ، دور الحاضنات التكنولوجية في إدارة البحث العلمي بالجامعات، مجلة كلية التربية – جامعة عين شمس، ع٣٩، ج٣، ٢٠١٥، ص ص ١٠١-١٠٢.

١٨. سعيد إسماعيل علي، تجديد العقل التربوي(القاهرة : عالم الكتب، ٢٠٠٥) ، ص٢٢.

١٩. بدرية صالح الميمان ، المعرفة التربوية عند الإمام الغزالي ، المؤتمر العلمي الثاني عشر، حال المعرفة التربوية المعاصرة ، مصر أنموذجًا، مج ١، في الفترة من ٢-٣ نوفمبر ٢٠١٠، كلية التربية جامعة طنطا ومركز الدراسات المعرفية بالقاهرة ، ص٢٠٤.

٢٠. Monkman David, Business Incubators and Their Role Job Creation , National Business Incubators Association, Washington, D.C., March17, 2010,P.3.

٢١. V.O., Ogutu, E., Kihonge, Impact OF Business Incubators on Economic Growth and Entrepreneurship

Development, International Journal of Science and Research (IJSR), Vol.5, Issue5, 2016, P.321.

٢٢. إيثار عبد الهادي الفيحان، سعدون محسن سلمان، دور حاضنات الأعمال في تعزيز ريادة المنظمات، مجلة كلية بغداد للعلوم الأقتصادية، ع٣٠، ٢٠١٢، ص ص ٨٥-٨٦.

٢٣. منصوري الزين،آليات دعم ومساندة المشروعات الريادية والمبدعة لتحقيق التنمية : حالـة الجزائـر، الملتقي العلمي الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة ، دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية ، المنعقد بجامعة سعد دحلب بالبليدة ، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، خلال الفترة من ١٨-١٩ مايو ٢٠١١، ص ٨.

٢٤. مجدي عبد الكريم حبيب ، مجتمع المعرفة والإبداع في القرن الحادي والعشرين ، دار الفكر العربي، القاهرة ، ٢٠٠٩، ص١٣٧.

٢٥. عاطف إبراهيم الشبراوي، حاضنات الأعمال، مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية (الرباط: المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم (إيسيسكو) ، ٢٠٠٣)، ص١٨.

٢٦. عاطف إبراهيم الشبراوي، حاضنات المشروعات الصغيرة والتنمية التكنولوجية المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، ورقة عمل الجمعية المصرية لحاضنات الأعمال الصناعية، ٢٠٠١، ص٦.

٢٧. عادل عبد الفتاح سلامة، وآخرون، دور الحاضنات التكنولوجية في إدارة البحث العلمي بالجامعات ، مرجع سابق، ص ١٢٩.

٢٨. أمير تركماني ، دور المؤسسات الوسيطة والداعمة ،المؤتمر العلمي والتطوير التقاني ، في الفترة من ٢٤-٢٦مايو ٢٠٠٦، دمشق ، ص٧.

٢٩. عادل عبد الفتاح سلامة ، وآخرون. دور الحاضنات التكنولوجية في إدارة البحث العلمي بالجامعات، مرجع سابق، ص ص ١١٠-١١١.

٣٠. أحمد محمود الخطيب، عادل سالم معايعة، الإدارة الإبداعية للجامعات: نماذج حديثة (عمان: جدارا للكتاب العالمي، ٢٠٠٦) . ص ص ١٧٤-١٧٧.
٣١. فوزي عبد الرزاق، إشكالية حاضنات الأعمال بين التطوير والتفعيل : رؤية مستقبلية "حالة حاضنات الأعمال في الاقتصاد الجزائري"، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، سبتمبر ٢٠١٤، ص٢٠٦.
٣٢. محمد الناصر عزيز ، حاضنات التقنية ، الندوة التعريفية بحاضنات التقنية ، جامعة الملك سعود ، في الفترة من ٣-٤/ ٣/ ٢٠٠٨ ، الرياض، ص٨.
٣٣. فاتن عبد المجيد السعودي فودة، مدخل تحسين الجودة المستمر "رؤية لتطوير المعرفة التربوية" ، المؤتمر العلمي الثاني عشر، حال المعرفة التربوية المعاصرة ، مصر أنموذجًا، مج ١، في الفترة من ٢-٣ نوفمبر ٢٠١٠، كلية التربية جامعة طنطا ومركز الدراسات المعرفية بالقاهرة ، ص٢٧٤.
٣٤. فتحي حسن ملكاوي ، حال المعرفة في حقل التربية في الوطن العربي، المؤتمر العلمي الثاني عشر ، حال المعرفة التربوية المعاصرة ، مصر أنموذجًا، مج ١، في الفترة من ٢-٣ نوفمبر ٢٠١٠، كلية التربية جامعة طنطا ومركز الدراسات المعرفية بالقاهرة ، ص٧١.
٣٥. ايميل فهمي حنا شنودة ، تربية المعرفة "تربية عقل الامة للمعرفة" (المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ٢٠١٠)، ص ص١-٦، ص ص٢١-٢٢. المرجع السابق ، ص ص١٩-٢١.
٣٦. عبد الوهاب محمد كامل، التفكير المنظومي لمواجهة الأزمة في المعرفة التربوية ، المؤتمر العلمي الثاني عشر، حال المعرفة التربوية المعاصرة ... مصر نموذجًا، ٢-٣ نوفمبر ٢٠١٠، ص٣٨ .
٣٧. سعيد إسماعيل علي، المعرفة التربوية الحاضر... والمستقبل (القاهرة : عالم الكتب، ٢٠١١) ، ص ص ١٥٩- ١٧٧.

٣٨. مجدي صلاح طه المهدي، البحث العلمي التربوي بين دلالات الخبراء وممارسات الباحثين، مرجع سابق، ص٤٨.
٣٩. محسن علي عطية، البحث العلمي في التربية " مناهجه ... أدواته وسائله الإحصائية" (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩)، ص ص ٤٤-٤٥.
٤٠. كمال عبد الحميد زيتون، منهجية البحث التربوي والنفسي من المنظور الكمي والكيفي (القاهرة : عالم الكتب ، ٢٠٠٤)، ص١٦.
٤١. محمد عبد الظاهر الطيب، وآخرون، مناهج البحث في العلوم التربوية والنفسية(القاهرة: الأنجلو المصرية، ٢٠٠٠)، ص ٤٨.
٤٢. محمد عبد الرازق إبراهيم، عبد الباقي عبد المنعم أبو زيد ، مهارات البحث التربوي (عمان: دار الفكر ، ٢٠٠٧)، ص ٧١
٤٣. Lingard Bob, Trevor Gale, Defining Educational Research: A Perspective Of/On Presidential Addresses and the Australian Association for Research in Education , the Australian Educational Researcher, vol.37, No.1,2010.P.23.
٤٤. صبري خالد عثمان، البحث التربوي ومشكلاته في ضوء المتغيرات المعاصرة (دسوق: العلم والايمان للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٨) ص ص ٢٠-٢١.
٤٥. مجدي صلاح طه المهدي، البحث العلمي التربوي بين دلالات الخبراء وممارسات الباحثين، مرجع سابق، ص ص ٧٦-٧٧.
٤٦.طلعت حسيني إسماعيل، متطلبات تفعيل دور البحث التربوي في معالجة القضايا المجتمعية ذات الأولوية لمرحلة ما بعد ٢٥ يناير ، مرجع سابق، ص ١٠٤.
٤٧. مساعد عبد الله النوح ، مبادئ البحث التربوي (الرياض : مكتبة الرشد ، ٢٠١٢) ، ط٢، ص ص٢٩-٣٠.

٤٨. صلاح الدين محمد توفيق ، سماح زكريا محمد ، التوجهات الفكرية في منتج المعرفة التربوية المعاصرة، مرجع سابق، ص ص ٢٣-٢٤.
٤٩. كمال محمد علي ، دور المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية في تطوير مرحلة التعليم الثانوي في جمهورية مصر العربية – دراسة تقويمية، رسالة ماجستير، معهد الدراسات التربوية ، جامعة القاهرة ، ص١٠١.
٥٠. سيف الإسلام علي مطر، توظيف نتائج البحوث التربوية في صنع القرارات الإصلاحية، مؤتمر توجيه بحوث الجامعات الإسلامية لخدمة قضايا الأمة، في الفترة من ١٨-١٩ فبراير ، كلية التربية- جامعة الأزهر، بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية ، ج١، ص٢٢٥.
٥١. محمد عزت عبد الموجود، الفجوة والجفوة بين البحث التربوي وصناعة السياسة التربوية (الأسباب – التداعيات – الحلول)، مجلة البحث التربوي، مج١، ع١، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، يناير ٢٠٠٢،ص٢٧.
٥٢. سعيد إسماعيل علي، ثقافة الإصلاح التربوي(القاهرة : عالم الكتب، ٢٠٠٧)، ص ٤١.
٥٣.إسماعيل طلعت حسيني ، متطلبات تفعيل دور البحث التربوي في معالجة القضايا المجتمعية ذات الأولوية لمرحلة ما بعد ٢٥ يناير، مرجع سابق، ص ١٠٩.
٥٤. مجدي صلاح طه المهدي، البحث العلمي التربوي بين دلالات الخبراء وممارسة الباحثين، مرجع سابق، ص٥٧.
٥٥. هادية محمد أبو كليلة، البحث التربوي وصنع السياسة التعليمية – بحوث ودراسات (الإسكندرية : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ٢٠٠٢) ، ص٣٤.
٥٦. على عبد الرءوف محمد نصار، تفعيل مقومات البحث التربوى فى جامعة القصيم على ضوء متطلبات مجتمع المعرفة رؤية مستقبلية، مرجع سابق، ص ص ١١٨-١٢٠.

٥٧. محمد سكران، البحث التربوي من منظور نقدي، مجلة رابطة التربية الحديثة، مج٣، ع٨، ٢٠١٠، ص ١٧٨.
٥٨. حنان عبد الحليم رزق ، واقع ومعوقات البحث التربوي لطلاب الدراسات العليا بكلية التربية بالمنصورة – دراسة ميدانية ، مجلة كلية التربية –جامعة المنصورة ، ع٥٥، ج١، ٢٠٠٤، ص١٤٦.
٥٩.إسماعيل طلعت حسيني، متطلبات تفعيل دور البحث التربوي في معالجة القضايا المجتمعية ذات الأولوية لمرحلة ما بعد ٢٥ يناير، مرجع سابق، ص١٢١.
٦٠. محمد سكران، البحث التربوي من منظور نقدي، مجلة رابطة التربية الحديثة، مج٣، ع٨، ٢٠١٠، ص١٧٨ .
٦١. جمال علي الدهشان ، ملامح رؤية مقترحة للارتقاء بالبحث التربوي العربي، المؤتمر العلمي العربي الثامن، الإنتاج العلمي التربوي في البيئة العربية – القيمة والأثر، في الفترة من ٢٦-٢٧ أبريل ٢٠١٤، جمعية الثقافة من أجل التنمية بالتعاون مع جامعة سوهاج ، ص ص ٤٨-٤٩.
٦٢. حنان عبد الحليم رزق ، واقع ومعوقات البحث التربوي لطلاب الدراسات العليا بكلية التربية بالمنصورة – دراسة ميدانية ، مرجع سابق، ص١٤٦.
٦٣. جمال علي الدهشان ، ملامح رؤية مقترحة للارتقاء بالبحث التربوي العربي،مرجع سابق، ص ٤٨.
٦٤. محمد سكران، البحث التربوي من منظور نقدي، مجلة رابطة التربية الحديثة، مج٣، ع٨، ٢٠١٠، ص ص ١٨٢-١٨٣.
٦٥. إسماعيل طلعت حسيني، متطلبات تفعيل دور البحث التربوي في معالجة القضايا المجتمعية ذات الأولوية لمرحلة ما بعد ٢٥ يناير، مرجع سابق، ص١١٤.
٦٦. حامد عمار، الإصلاح المجتمعي إضاءات ثقافية واقتضاءات تربوية (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٨)، ص ٩٦.

٦٧. محمود قمبر، دور كليات التربية في بناء المعرفة التربوية وإنتاجها وتحديثها ، مرجع سابق، ص ٣٧٦.

٦٨. حامد عمار، الإصلاح المجتمعي إضاءات ثقافية واقتضاءات تربوية ، مرجع سابق، ص ٩٦.

٦٩. آصف دياب ، نجيب عبد الواحد ، دور الدولة في دعم التعليم العالي والبحث العلمي لتلبية متطلبات الاقتصاد المبني علي المعرفة ، المؤتمر التاسع للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، التعليم العالي والبحث العلمي في مجتمع المعرفة ، دمشق، ٢٠٠٣، ص ص ٥٠٨-٥٠٩.

٧٠. سماح زكريا محمد ، حاضنات الإبداع العلمي بالجامعات المصرية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة : رؤية مقترحة، ع٤١، ج٣، دراسات عربية في التربية وعلم النفس – السعودية ، ص٦٩.

٧١. إلهام محمود مرسي، دور الاتصال العلمي في الانتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة بنها، رسالة ماجستير ، كلية التربية، جامعة بنها، ٢٠٠٩، ص٢٣٠.

٧٢. حامد عمار، محسن يوسف، إصلاح التعليم في مصر ، منتدي الإصلاح العربي، مكتبة الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص ص٨٠-٨١.

٧٣. سعد محمد الماضي ، أهمية حاضنات المعرفة التربوية في نشر الأفكار الإبداعية بين المعلمين، جريدة الرياض ع١٦١٥٨، تاريخ ١٩-٩-٢٠١٢، http://www.alriyadh.com/769318